



التوافق مع الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة مقارنة بين عينة من المطلقين والمتزوجين

د. فهد عبدالرحمن الناصر*

د. عيسى محمد البلهان**

ملخص:

اهتمت الدراسة الحالية برصد التوافق وتحليله لدى عينة من المطلقين الكويتيين مع المقارنة بعينة أخرى من المتزوجين. أجريت الدراسة على عينة قوامها (٢٥٠) مفردة، جميعهم من الكويتيين الذين تراوح أعمارهم بين (٢٠) سنة و (٥٥) سنة، بمتوسط قدره (٣٢,١) سنة وانحراف معياري (٧,٤). وقد استخدمت هذه الدراسة مقياس التوافق (Adjustment Scale)، الذي تم تصميمه والتحقق من صدقه وثباته بحيث يقيس ثلاثة أبعاد هي: التوافق الانفعالي، التوافق في إطار العلاقات القرابية (العلاقة بالأسرة الأصلية)، ثم التوافق في إطار العلاقات الاجتماعية خارج الأسرة الأصلية. جمعت البيانات من خلال المقابلة المباشرة مع المفحوصين، وعولجت البيانات بموجب خطة إحصائية مناسبة. تتلخص أهم نتائج الدراسة في انخفاض التوافق الذاتي لدى المطلقين وأنه لا توجد فروق جوهرية بين مجموعات العينة ($P > 0.05$)، أما من حيث توافق علاقة المطلقين بأسرهم الأصلية، فقد كشفت الدراسة عن توافق متوسط (٦٣,٤٪)، وعدم وجود فروق جوهرية بين تلك المجموعات من حيث متوسطات الدرجة على البنود بحسب متغيرات الجنس والسن ومحافظة الإقامة ($p > 0.05$)؛ لكن هناك

* دكتوراه في علم الاجتماع، ولاية ميتشجان الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٨٦م، وأستاذ مساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

** دكتوراه الفلسفة في دراسات الطفل والأسرة، جامعة دنفر، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٩٨م، ومدرس بقسم علم النفس التربوي، كلية التربية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

فروقاً جوهرية بين تلك المجموعات بحسب متغير التعليم ومتغير الدخل ($p < 0.05$)؛ حيث يزداد التوافق الأسري بين المطلقين الأقل تعليماً والمطلقين الأقل دخلاً، لكن التفاعل بين الجنس والدخل كشف عن أن الإناث المطلقات الأعلى دخلاً هن الأكثر توافقاً مقارنة بالإناث المطلقات الأقل دخلاً. وفيما يخص توافق علاقة المطلقين بالمجتمع كشفت الدراسة عن انخفاض مؤشر هذا التوافق، وفروق جوهرية بين مجموعات عينة المطلقين بحسب متغيرات الجنس والسن والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة ($p < 0.05$)؛ إذ إن توافق العلاقات الاجتماعية خارج دائرة الأسرة الأصلية يزداد بفروق جوهرية لدى المطلقين الذكور، والأصغر سناً، والأقل تعليماً، والأقل دخلاً، والمقيمين في المحافظات الخارجية مقارنة بمجموعة المطلقين الإناث، والأكبر سناً، والأعلى تعليماً، والأعلى دخلاً، والمقيمين في المحافظات الخارجية. أما ما يخص مجمل التوافق لدى المطلقين، فقد تبين أن متوسط درجتهم على مجمل مقياس التوافق يعادل (٥٥,٢٪) من الدرجة الكلية للمقياس، ولا يختلف هذا المتوسط بحسب السن ($p > 0.05$)، لكن هناك فروقاً جوهرية بين تلك المجموعات بحسب متغيرات الجنس والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة؛ ($p < 0.05$) حيث يزداد مجمل التوافق بفروق جوهرية لدى المطلقين الذكور، والأقل تعليماً، والأقل دخلاً، والمقيمين بمحافظات خارجية مقارنة بالإناث، والأعلى تعليماً، والأعلى دخلاً، والمقيمين بمحافظات داخلية. وعند المقارنة بين المطلقين والمتزوجين من حيث التوافق، كشفت الدراسة عن أنه لا توجد فروق جوهرية بين عينة المطلقين وعينة المتزوجين فيما يخص التوافق الانفعالي. أما ما يخص توافق العلاقة بالأسرة الأصلية فقد تبين من الدراسة أن عينة المطلقين عبرت عن توافق أعلى مقارنة بعينة المتزوجين. وعلى مستوى العلاقة بالآخرين خارج الإطار الأسري كشفت الدراسة عن أن التوافق في تلك العلاقة لا يختلف بين المجموعتين (المطلقين والمتزوجين) على مستوى مجمل العينتين، وإن كان يختلف على مستوى المجموعات الفرعية وفق متغير التعليم ومتغير محافظة الإقامة؛ حيث ينخفض التوافق بفروق جوهرية لدى المطلقين الأقل تعليماً مقارنة بالمتزوجين الأقل تعليماً، كما ينخفض التوافق لدى مجموعة المطلقين القاطنين في محافظات داخلية مقارنة بمجموعة المتزوجين القاطنين في المحافظات نفسها. وعلى مستوى مجمل التوافق، كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق جوهرية بين عينة المطلقين وعينة المتزوجين، سواء على

مستوى العينتين مجتمعيتين، أو على مستوى المجموعات المتناظرة أيضاً كان المتغير أساس التصنيف ($p > .05$).

مقدمة:

إن الطلاق ظاهرة اجتماعية تنطبق عليها خصائص الظواهر الاجتماعية التي وضعها عالم الاجتماع إميل دركايم، حيث إنها ظاهرة تاريخية، ولها تاريخ طويل في المجتمع، كما أنها ظاهرة عامة؛ أي تنتشر بين فئات المجتمع، وهي ظاهرة إجبارية أو إلزامية كنظام انفصال للزواج، كما أنها موضوعية؛ أي خارجة عن الفردية، فضلاً عن أنها ظاهرة اجتماعية تخص المجتمع الإنساني لا غيره. ويعتبر الطلاق من الظواهر العالمية؛ فجميع مجتمعات العالم على مر التاريخ أوجدت نظاماً يفصل بين الزوجين في حال عدم اتفاقهما. فهي عالم الاجتماع العائلي ميردوك يؤكد لنا أنه بعد أخذ عينة عالمية احتوت على (٤٠) مجتمعاً وجد أن (٣٩) مجتمعاً لديها نظام للطلاق أو للفصل بين الرجل والمرأة؛ أي ما نسبته (٩٧٪ من المجتمعات).

ومن المنظور الاجتماعي، فإن الطلاق يجسد مشكلة تقوض كيان الأسرة، إنه إنهاء الرابطة الزوجية بين الرجل والمرأة بما يعنيه ذلك من انعكاسات على الأسرة كنظام اجتماعي وما يترتب عليه من آثار نفسية واجتماعية وتربوية غير مواتية، وقد يتم الطلاق بناء على اتفاق بين الزوجين، كما قد يتم بناء على إرادة أحدهما دون الآخر، بموجب حكم قضائي أو ضغط خارجي، وفي هذه الحالة يسمى تطليقاً^(١). أيًا كانت أسباب الطلاق ومسوغاته، وعلى الرغم من أنه قد يكون الخيار الوحيد الأفضل أو المتاح للطرفين في بعض الحالات، فإنه يصنف ضمن الأحداث الحياتية الضاغطة (Stressful Events)؛ بمعنى أن طرفي الطلاق، أو أحدهما يكون عرضة للوقوع تحت طائلة الضغط الاجتماعي والنفسي، فإذا تجاوزت خبرة الضغوط الحدود الطبيعية أو تعدت قدرة المطلق أو المطلقة على

(١) بشير الرشيد و إبراهيم الخلفي، (١٩٩٧م)، سيكولوجية الأسرة والوالدية، الكويت، ذات السلاسل، ص ٥٣٨.

التحمل، فإن ذلك ينتج عنه مظاهر الاضطراب وسوء التوافق (Maladjustment) ؛ أي أن تجربة الطلاق قد تكون العامل الأساسي الذي يفسر سوء التوافق لدى الفرد، وكثيراً ما تشير الدراسات العلمية إلى أن سوء توافق المطلقين يتخذ مظاهر متعددة^(٢)، من أمثلة تلك المظاهر: الاضطرابات الانفعالية، استخدام الحيل الدفاعية غير السليمة لإخفاء حقيقة معاناة المعيشة، الاستغراق في أنشطة أو سلوكيات مدمرة أو غير هادفة، اختلاق مواقف ذهنية أو تصورات وأوهام تثير التوتر والغضب، تبني عادات اجتماعية ضارة بالصحة والشخصية (مثل الإفراط في التدخين وسوء استخدام العقاقير)، ويخبر بعض المطلقين عن اضطرابات النوم والمأكّل، وكذلك الإحباط والقلق، والاكتئاب والوحدة، والصراع النفسي، وتدني اعتبار الذات، وعقدة الذنب وتأنيب الضمير بدرجة تصل إلى لوم الذات واحتقارها، وأحياناً إلى كراهية الذات والمحيط الاجتماعي وإيذائهما^(٣)، وفي بعض الحالات يعبر أحد الطرفين المطلقين عن عدوانية هائلة تجاه الطرف الآخر، وتعميم الغضب والكراهية وفقدان الثقة تجاه الجنس الآخر، وتسيطر على بعض المطلقين الرغبة في الانسحاب الاجتماعي، والبعض الآخر يندمج اجتماعياً بطريقة خاطئة، وتستبد لدى كثير منهم مشاعر سلبية، أهمها الإحساس بانعدام القيمة، واللامعنى في الحياة، والإحساس بالعجز والسلبية، وقد يخبر المطلقون الرفض الاجتماعي، خاصة المرأة المطلقة، هذا الرفض يثير الأسى والألم النفسي، وتجد المطلقة نفسها تحت ضغوط المقاومة الاجتماعية التي تصل إلى حد الرفض، ويقع بعض المطلقين تحت ضغوط العبء

(٢) Orna Cohen, & Rivka Savaya. (2003:1), "Sense of Coherence and Adjustment to Divorce Among Muslim Arab Citizens of Israel European". Journal of Personality, Vol 17 (4), pp. 309 - 326.

(٣) Michelle L. Batchelder. (1995)", *Adolescents Adaptation to Structural Changes in Family Relationships with Parental Divorce: A Combinatorial Model*. In: *Development of Person - Context Relations*. " England : Lawrence Erlbaum Associates, Inc, pp. 165 - 203.

الزائد وازدواجية الدور الاجتماعي^(٤). وتشير الإحصاءات إلى تزايد معدلات الطلاق في معظم المجتمعات^(٥)، ولا يختلف عن ذلك المجتمع العربي الخليجي الذي شهد تطورات اجتماعية واقتصادية جوهريّة، ولم يزل يعيش معطيات هذه التطورات وما ترتب عليها من تغير في نمط الأسرة والتفاعل بين أفرادها وعلاقاتها القربانية. وفي المجتمع الكويتي تحديداً تتزايد معدلات الطلاق بين الكويتيين؛ ففي عام ١٩٨٩م - على سبيل المثال - كان عدد حالات الطلاق (١١٨١)، وكان معدل الطلاق المحسّن "Modified divorce rate" هو (١٠,٨)^(٦)، أما في عام ٢٠٠٤م فقد بلغ عدد حالات الطلاق (٣٦٥٤)، ووصل معدل الطلاق المحسّن إلى (١١,٥)^(٧) ونشير هنا إلى أن معدل الطلاق المحسّن هو الأقرب للدقة؛ لأنه يستبعد المواطنين الذين لم يصلوا إلى سن الزواج، كما يستبعد المواطنين الذين هم في سن الزواج لكنهم لم يتزوجوا، وهذا الاستبعاد منطقي؛ إذ لا يوجد طلاق دون أن يكون هناك زواج، وفي تقرير صادر عن وزارة العدل بلغت نسبة الطلاق ٤٤٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣م؛ بمعنى أنه من بين كل مائة حالة زواج، تنتهي أربع وأربعون حالة منها بالطلاق^(٨)، أما في عام ٢٠٠٥م فقد بلغ عدد حالات الطلاق (٣٤٠٠) حالة للكويتيين كما جاء في إحصائيات وزارة العدل عام ٢٠٠٦م^(٩).

(٤) بشير الرشيد و إبراهيم الخليفة، (١٩٩٧م)، مرجع سابق، ص ٥٥٦-٥٦٠.

(٥) Dilek Sirvanli-Ozen. (2005), "Impacts of Divorce on the Behavior and Adjustment Problems, Parenting Styles, and Attachment Styles of Children: Literature Review Including Turkish Studies". Journal of Divorce & Remarriage, Vol 42(3-4), pp. 127-151.

(٦) وزارة التخطيط، (١٩٩٣م)، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد (٣٠)، دولة الكويت، ص ٣٦.

(٧) المرجع السابق، ص ٧٧.

(٨) التقرير المنشور في جريدة القبس الكويتية بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠٣م، ص ٩.

(٩) التقرير غير منشور من وزارة العدل (٢٠٠٦م)، حالات الطلاق المؤثقة لعام ٢٠٠٥م، دولة الكويت.

هذه المعطيات تكشف عن تزايد معدلات الطلاق في المجتمع الكويتي، ومن ثم تكون الحاجة لإعمال المنهج العلمي في دراسة تلك المشكلة حتى يتسنى التعامل السليم معها من منظور التخفيف من آثارها.

أولاً – مشكلة الدراسة:

إذا كانت معدلات الطلاق تتزايد في المجتمع الكويتي، فإن هذه المشكلة – كما سبقت الإشارة – يصبح معها المطلقون عرضة لمظاهر متنوعة من سوء التوافق الذاتي والاجتماعي، وإن كان ذلك لا يعني (حتمية) حدوث سوء التوافق لدى جميع المطلقين، فقد يكون الطلاق بمنزلة الإجراء أو الحد الذي ينهي معاناة الطرفين من حياة زوجية يغلب عليها التوتر والضغط والتعاسة والمعاناة. من هنا تحاول الدراسة الحالية رصد التوافق وتحليله لدى عينة من المطلقين الكويتيين مع المقارنة بعينة أخرى من المتزوجين (غير المطلقين)، وتتمثل المشكلة البحثية في التساؤلات الآتية:

ثانياً – أسئلة الدراسة :

- ما مستوى التوافق لدى المطلقين ؟
- هل توجد فروق بين الجنسين من حيث التوافق لدى المطلقين ؟
- إلى أي حد يتأثر توافق المطلقين بخصائصهم الديموجرافية من حيث السن والدخل والمستوى التعليمي ومنطقة الإقامة ؟
- هل يختلف المطلقون عن المتزوجين من حيث التوافق ؟ ما شدة هذا الاختلاف إن وجد؟ وما مجاله ؟

ويتضح من تلك التساؤلات أن المتغير الأساسي مجال البحث هو التوافق (Adjustment) لدى المطلقين، ويقصد به في الدراسة الحالية ثلاثة مستويات هي: التوافق الانفعالي كمرتكز أساسي للتوافق الذاتي، التوافق في إطار العلاقات القرابية ؛ بمعنى علاقة المطلق/المطلقة مع أسرة التوجيه (الأسرة الأصلية لكل من الزوج/ الزوجة)، التوافق في إطار العلاقات غير القرابية ؛ بمعنى علاقة المطلقين بأفراد المجتمع مثل زملاء العمل والأصدقاء وغيرهم،

وقد أثبتت البحوث العلمية أن هذه الأبعاد الثلاثة للتوافق تميل إلى الترابط ؛ بمعنى أن الأفراد المتوافقين ذاتياً يكونون غالباً متوافقين اجتماعياً سواء في إطار الأسرة أو في إطار المجتمع^(١٠).

وتبدو أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على جانب من مشكلة اجتماعية قائمة في المجتمع الكويتي، تتمثل في مشكلة الطلاق، إذ إن معرفة مدى التوافق وطبيعته لدى المطلقين من شأنها تحقيق تفهم أفضل للتعامل المتخصص مع الآثار السلبية لتلك المشكلة. ومن جهة ثانية، فإن الدراسة الحالية توفر معياراً علمياً لإصدار أحكام أقرب إلى الدقة بشأن التوافق لدى المطلقين، وذلك من خلال معرفة التوافق لدى المتزوجين، ومن ثم المقارنة بين المطلقين والمتزوجين من حيث طبيعة التوافق ومجالاته، ومن جهة ثالثة، فإن هذه الدراسة تسد نقصاً في الدراسات الاجتماعية المعنية بالطلاق في المجتمع الكويتي ؛ إذ إن هناك ندرة شديدة في البحوث التي تناولت التوافق لدى المطلقين الكويتيين.

ثالثاً - الإطار النظري:

كثيراً ما يكون السلوك الإنساني رد فعل لضغوط اجتماعية تواجه الفرد، فعبر مراحل الحياة المختلفة يكون على الفرد أن يقوم بالأدوار الاجتماعية التي تقابل توقعات الآخرين منه، وفي الوقت نفسه يتعين عليه التوفيق بين دوافعه وأدواره الاجتماعية المتصارعة مع هذه الدوافع^(١١)، هناك - إذن - جانب ذاتي يخص الفرد بوصفه فرداً، وهناك جانب اجتماعي تعكسه علاقة الفرد بالآخرين، فإذا تمكن الفرد من إشباع دوافعه وحاجاته بالطريقة المقبولة اجتماعياً، التي تقرها ثقافة المجتمع، فإن السلوك المعبر عن ذلك يعكس التوافق الحسن، أما إذا أشبع

(١٠) Sappington A. Andrew. (1989), "Adjustment : Theory, Research and Personal Applications " Pacific Grove : Brooks/ cole Publishing. Pp. 37 - 38.

(١١) صباح محمود محمد، (١٩٩٦م)، الموسوعة التربوية النفسية، الطبعة الأولى، بغداد، الجامعة المستنصرية، ص ١٢.

الفرد حاجاته ودوافعه بالطريقة الخاطئة أو المرفوضة اجتماعياً فإن سلوكه يعبر عن التوافق السيئ، فالفرد في الحالتين قام بسلوك معين، وهذا السلوك يعبر عن التوافق، لكن التوافق في الحالة الأولى تم من خلال سلوك مشبع ومقبول اجتماعياً، أما في الحالة الثانية فقد تم من خلال سلوك مشبع لحاجات الفرد لكنه مرفوض اجتماعياً، هذه السلوكيات التي يقوم بها الفرد لإشباع حاجاته، وموقع تلك السلوكيات على متصل "القبول - الرفض الاجتماعي" تعرف بالتوافق (Adjustment). ومن خصائص التوافق أنه عملية مستمرة؛ أي أنه جوهري في الحياة الشخصية والاجتماعية للفرد، ومن هنا يلقي اهتماماً مكثفاً في إطار الدراسات الاجتماعية من منظور كونه ناتج تفاعل الفرد مع البيئة المحيطة به، وكذلك باعتباره العملية التي يحاول الفرد من خلالها الحفاظ على أمنه وراحته وميوله في التعامل مع الظروف المتغيرة وفي مواجهة ضغوط البيئة الاجتماعية^(١٢)، وقد وضع الباحثون الاجتماعيون تعريفات متعددة لمفهوم التوافق؛ فهناك من عرفه بأنه قدرة الفرد على إقامة علاقات اجتماعية سوية مع من يعيش معهم أو يعمل معهم من الناس، وهناك من أضاف الجانب الذاتي؛ بحيث يشير التوافق إلى شعور الفرد بالانسجام مع الذات ومع الآخرين والتزام أخلاقيات المجتمع ومسايرة المعايير الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي السليم^(١٣).

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف التوافق بأنه "الإحساس بالرضا الداخلي والرضا عن العلاقة بالآخرين في إطار ثقافة المجتمع ومعاييرهم"، وهذا يعني أن الفرد المتوافق هو ذلك الذي لديه رضا داخلي عن ذاته، ويلمس رضا الآخرين في علاقتهم به وعلاقته بهم، إنه في سلام مع نفسه ومع الآخرين وفق معايير اجتماعية وتقاليد ثقافية بعيداً عن الصراع الذاتي والصراع الاجتماعي.

(١٢) C. Good. (1973), Dictionary of Education, 3rd, New York, Mc Graw Hill, Book Company.

(١٣) هدى عيسى الجبوري، (٢٠٠٥م)، أثر النمذجة ولعب الدور في التوافق النفسي الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ٢٥.

وقد اهتمت النظريات العلمية اهتماماً ملحوظاً بالتوافق النفسي الاجتماعي، فبحسب نظرية التحليل النفسي توصف الشخصية بأنها تتكون من ثلاث منظومات هي: الهو (Id)، والأنا (ego)، والأنا العليا (Super ego)، ويحدث التوافق عندما تعمل هذه المنظومات الثلاث معاً بطريقة متسقة؛ إذ إن ذلك يترتب عليه مدى التوازن والاستقرار الاجتماعي والنفسي لأي فرد وفي أي مرحلة من مراحل الحياة^(١٤)، ومع سوء التوافق يخبر الفرد مظاهر متنوعة من سوء التوافق التي تنعكس على شخصيته مثلما تنعكس في سلوكه الاجتماعي، مثل الصراع والتوتر والقلق والتأنيب والشعور بالإثم، ويرتبط ذلك بوجود قوة ضاغطة تكبت الدوافع وتزج بها في أعماق اللاشعور، وهذا بدوره يؤدي إلى العوارض المرضية، ويحاول الفرد التعبير عن هذا الكبت من خلال الحيل الدفاعية المختلفة^(١٥). وقد أكدت مدرسة التحليل النفسي الجديدة ضرورة الاهتمام بالعلاقة الإيجابية بين الفرد والمجتمع وعدم التركيز على الجوانب السلبية فقط في تلك العلاقة، وأكدت أيضاً دور المجتمع وتأثيره القوي في تشكيل سلوك الفرد وتغييره في مراحل العمرية المختلفة، كما بلورت رؤية مفادها أن التوافق هو قدرة الفرد على تقويم الذات تقويماً واقعياً والمشاركة مع الآخرين بشكل فاعل ومفيد يخدم مصلحة الآخرين لا أغراضه فقط، كما قررت أن الكفاح من أجل التفوق هو الأساس للتوافق مع البيئة؛ إذ إن هذا الكفاح يؤكد أن للإنسان فرصة ليصبح أفضل مما هو عليه، وأن يتحرك إلى الأمام، وأن يقلل من مشكلاته في الحياة ويصل إلى درجة كبيرة في التوافق^(١٦)، ومن المنظور الاجتماعي، يبدو تأكيد الطبيعة الاجتماعية للإنسان،

(١٤) أحمد عزت راجح، أصول علم النفس، بيروت، دار البيان (د.ت)، ص ٤٧٦.

(١٥) فيصل عباس، (١٩٨٢م)، الشخصية في ضوء التحليل النفسي، دار المسيرة، بيروت، ص ٦٠.

(١٦) سيد محمد غنيم، (١٩٨٧م)، سيكولوجية الشخصية محدداتها، قياسها، نظرياتها، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٩٤.

وأن معظم مشكلاته سببها انفصاله عن مجتمعه، وهذا نجده واضحاً لدى الفرد عندما ينقطع عن الآخرين في المجتمع، إنه بذلك يدخل في حالة من الوحدة ومن ثم عدم التوافق؛ فالإنسان لديه حاجة الانتماء، وإذا لم تشبع هذه الحاجة فإنه يعاني اضطرابات أياً كانت ثقافته والمجتمع الذي يعيش فيه^(١٧)، وتتأكد أهمية التوافق في العلاقات الإنسانية من واقع أن شخصية الفرد يجب أن ينظر إليها في سياق علاقاتها بشخصيات الآخرين؛ بمعنى أنه لا يوجد لفرد ما شخصية قائمة بذاتها منعزلة عن غيره من الناس، فمذ اللحظة الأولى التي يوجد فيها الإنسان يدخل في علاقات متبادلة مع شخصية أخرى ويكون لها أثرها الواضح في توافق شخصيته، كما أن الصورة التي تتكون في بداية الأمر إنما تكون من أجل تحقيق توافق الفرد مع الآخرين في مواقف يتم فيها تبادل العلاقات بينهم، والشخص الذي يتمتع بشخصية سوية هو الذي يصبح واعياً لعلاقته الشخصية المتبادلة مع الآخرين^(١٨)، وكثيراً ما تؤكد البحوث العلمية أن عدم التوافق يقود إلى الصعاب، ويرتبط بعملية التنشئة الاجتماعية، وأن سوء التوافق يرجع إلى عدم التوافق أو قلته في العلاقات الإنسانية^(١٩)، وبحسب هذه الرؤية أيضاً، فإن أنماط التوافق الأساسية تتجسد في ثلاثة أنماط، هي: التوافق لمرحلة الطفولة، وفيها يكون توافق الفرد متحركاً نحو الناس، ثم التوافق لمرحلة المراهقة، ويكون التوافق فيها ميالاً إلى العدوان ضد الناس، وأخيراً يأتي التوافق لمرحلة الرشد وحتى مرحلة الشيخوخة، ويتمثل التوافق فيها بابتعاد الفرد عن الناس^(٢٠). أما نظرية الذات فإنها تعزو سلوك

(١٧) سيد عبد الحميد مرسى، (١٩٨٥م)، الشخصية السليمة، القاهرة، مكتبة وهبة، ص ١٨.

(١٨) سيد محمد غنيم، مرجع سابق، ص ٥٧٥ - ٥٧٦.

(١٩) عزيز حنا داوود، وناظم هاشم العبيدي، (١٩٩٠م)، علم نفس الشخصية، بغداد مكتبة التعليم العالي، ص ١٨١.

(٢٠) سيد محمد غنيم، مرجع سابق، ص ٩١٦.

الإنسان إلى دافع تحقيق الذات، والسلوك الإنساني يعمل بصورة كلية موحدة بهدف تحقيق الذات، وإن الشخصية هي نتاج التفاعل المستمر بين الذات والبيئة المادية والاجتماعية، فهي ليست ساكنة وإنما متحركة ودائمة التغير^(٢١)، وفي حالة حدوث تطابق الذات والخبرات الحقيقية التي يتعرض لها الفرد سيكون عندها متوافقاً وناجحاً بشكل سليم^(٢٢)، كما أن مفهوم الذات يرتبط بشكل جوهري بالتوافق النفسي الاجتماعي، وأن أي خلل في مفهوم الذات ينعكس على التوافق، وتظهر علامات سوء التوافق وعوارضه^(٢٣).

رابعاً - الدراسات السابقة :

سبقت الإشارة في مقدمة الدراسة إلى أن الطلاق يصنف ضمن الأحداث الحياتية الضاغطة ؛ بمعنى أن طرفي الطلاق، أو أحدهما، يكونان عرضة للوقوع تحت طائلة الضغط الاجتماعي والنفسي، ومن ثم سوء التوافق الذاتي والاجتماعي، هذا بالإضافة إلى ما ينتج عن الطلاق من آثار سلبية على الأسرة بوصفها نظاماً اجتماعياً، ونظراً لأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، فإن الطلاق تنعكس آثاره السلبية - بالتأكيد - على المجتمع، فليس غريباً أن يكون الطلاق من أبرز الموضوعات التي حظيت باهتمام كثيف من الدراسات الاجتماعية، ويجد الباحثون الاجتماعيون آلاف الدراسات التي تناولت الطلاق من جوانب متعددة بدرجة ربما فاقت الحصر، وفي حدود موضوع الدراسة الحالية- التي تُعنى بالتوافق لدى المطلقين في المجتمع الكويتي- نستعرض أمثلة من البحوث السابقة ذات الدلالة، إنها مجرد أمثلة بغرض التوضيح والاستفادة - قدر الإمكان - من أدبيات علم الاجتماع في حدود هذه الدراسة.

(٢١) يوسف مصطفى القاضي وآخرون، (١٩٨١م)، الإرشاد النفسي والتوجيه

التربوي، الرياض، دار المريخ، ص٢٣٢.

(٢٢) سيد محمد غنيم، مرجع سابق، ص٣٦٦.

(٢٣) حامد عبدالسلام زهران، (١٩٨٢م)، التوجيه والإرشاد التربوي، القاهرة، عالم

الكتب، ص٣٩١.

ونذكرت إحدى الدراسات الميدانية عن المجتمع الكويتي في استعراضها للدراسات السابقة دراسة كمال مرسي؛ حيث "أوضح مرسي (١٩٩١م) أن الدراسات السابقة تكشف عن أن توافق المطلقين والمطلقات عملية صعبة يعانون فيها مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية ونفسية عديدة قد تستمر لعدة سنوات، وأن المطلقين لا يعودون إلى ممارسة حياتهم الاجتماعية العادية إلا بعد مدة تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات، يواجهون فيها كثيراً من العوائق النفسية والاجتماعية التي تحرمهم من إشباع كثير من حاجاتهم، وتمنعهم من تحقيق أهدافهم، فيعيشون في صراعات مع أنفسهم ومع الناس، ويتعرضون كثيراً للإحباط، ويعانون مشاعر الحرمان والظلم والتوتر والقلق والذنب، وتتسلط عليهم أفكار العداوة والتشاؤم والانهازمية" (٢٤).

وقد كشفت دراسة حديثة عن أن التوافق لدى المطلقين يتأثر بمشاعر الأمن في علاقتهم بالقرين السابق (٢٥)، أجريت تلك الدراسة على عينة من النساء المطلقات (ن=٥٣) في الولايات المتحدة، كانت أعمارهن تراوح بين (٢٦) و(٥٣) سنة، وقد تم تقسيمها إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى هي المجموعة المتحررة من الخطر (Secure group)؛ بمعنى أنها لا تشعر بالخطر في علاقتها بالأزواج السابقين، أما المجموعة الثانية فهي المجموعة غير المتحررة من الخطر (Insecure group). قارنت الدراسة بين هاتين المجموعتين من حيث ثلاثة أبعاد هي: مستوى الصراع، متلازمة العوارض النفسية، كفاءة شبكة العلاقات الاجتماعية. كان الافتراض الأساسي لتلك الدراسة هو أن التوافق دالة انخفاض مستوى الصراع، وعدم المعاناة من عوارض نفسية، وكفاءة

(٢٤) عبد الوهاب الظفيري وآخرون، (٢٠٠١م)، دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ص ٣٨.

(٢٥) Heidi H. Cary. (2001), "Attachment Status and Post-divorce Adjustment in Women" *Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 61 (8-b), pp. 44-45.*

العلاقات الاجتماعية. تتلخص أهم نتائج الدراسة في أن نساء المجموعة الأولى عبرن عن توافق أعلى وأظهرن مهارات تفاوضية وأفكاراً عقلانية مقارنة بنساء المجموعة الثانية، وترتفع العوارض النفسية لدى تلك المجموعة (الثانية) بفروق جوهرية مقارنة بالمجموعة الأولى، ولم تظهر فروق جوهرية بين المجموعتين فيما يتعلق بكفاءة شبكة العلاقات الاجتماعية. كما أن توافق المطلقين يتأثر بمدى التعاون بين الطرفين (المطلق والمطلقة)، وذلك عندما توجد معطيات أو ظروف تتيح إمكانية هذا التعاون، وقد تم بحث هذه الفكرة في دراسة أجريت على (٦١) حالة طلاق^(٢٦)، استخدمت الدراسة مقياس فيشر للتوافق مع الطلاق (Divorce Adjustment Scale)، وأخذت بالاعتبار المتغيرات الديموغرافية ومدى التعاون والمشاركة بين الطرفين. من أبرز نتائج الدراسة أن توافق المطلقين يزداد كلما مرت فترة أطول على حدوث الطلاق، وكلما انخفض مستوى الصراع بين الطرفين، وكلما أدرك أحد الطرفين أن الطرف الآخر يبدي تعاوناً أو تفهماً بشأن القضايا المشتركة. كشفت الدراسة أيضاً عن أن توافق المطلقين يزداد كلما زاد التعاون بينهما في الجوانب المشتركة وكلما قل اتصاليهما بشأن القضايا الخاصة بكل طرف؛ بمعنى عدم تدخل المطلقة في الأمور التي تخص زوجها السابق وعدم تدخل المطلق في الأمور التي تخص زوجته السابقة. وقد ربطت بعض الدراسات الاجتماعية بين توافق المطلقين ووجود المعنى في حياتهم، من تلك الدراسات دراسة **بيغن وشاركن**^(٢٧) التي تقصت العلاقة بين هذين المتغيرين: التوافق ووجود المعنى في الحياة، كانت العينة مكونة من

Cynthia Ann Phelps. (2002), "*Divorce Adjustment and the Coparenting Relationship: An Exploration of the Relationships Between Time, Adjustment, Communication, and Interaction*". Dissertation Abstracts International Section A: Humanities and Social Sciences, Vol 61 (1-A),. Pp. 365.

Deborah L.& Bevvino, Bruce S. Sharkin. (2003), "*Divorce Adjustment as a Function of Finding Meaning and Gender Differences*". Journal of Divorce & Remarriage, Vol 39 (3-4), PP. 81-97.

(١١٩) مفردة من المطلقين والمطلقات، وبجانب مقياس التوافق مع الطلاق استخدمت الدراسة عدة أدوات تشمل : مقياس المعنى في الحياة، استبانة حاسة الترابط (Sense of Coherence Questionnaire)، مقياس التحرر العاطفي تجاه القرين السابق، كما أخذت الدراسة بالاعتبار متغيرات الجنس والمستوى التعليمي. هذه المقاييس والمتغيرات بحثتها الدراسة بوصفها متغيرات منبئة عن الراحة النفسية (Psychological Well Being) لدى المطلقين. من أهم نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق جوهرية بين الجنسين من حيث التوافق، لكن الإناث المطلقات عبرن عن إدراك أكثر إيجابية لظروفهن بعد الطلاق بدرجة أكبر مما عبر عنه الرجال المطلقون، على الرغم من أن الإناث المطلقات عبرن عن خبرات مؤلمة تعرضن لها في أثناء الحياة الزوجية تتعلق بالإساءة النفسية والانفعالية والجسدية. وهناك دراسات عن توافق المطلقين من منظور تأثر هذا التوافق ببرامج رعاية حالات الطلاق (Divorce Care Programs)، من تلك الدراسات دراسة صمويل ماكاج^(٢٨)، التي استهدفت رصد وتحليل التوافق والحالة النفسية لعينتين من المطلقين؛ الأولى تشمل المطلقين الذين حضروا برنامجاً إرشادياً متكاملاً (ن=٣١)، والثانية تشمل المطلقين الذين كانوا يتلقون إرشادات للتوافق مع الطلاق يوماً واحداً في الأسبوع (ن=٣٤)، كشفت الدراسة عن أنه لا توجد فروق جوهرية بين المجموعتين سواء من حيث التوافق مع الطلاق أو من حيث الحالة الاجتماعية - النفسية، كما كشفت الدراسة عن وجود ارتباط موجب دال إحصائياً بين التوافق مع الطلاق والحالة الاجتماعية - النفسية، ينطبق ذلك على المجموعتين. وبحسب تلك الدراسة، فإن توافق المطلقين يتطلب تدعيم معنوياتهم.

وعن التوافق مع الطلاق لدى المسلمين العرب في إسرائيل، استعرضت

Samuel V. Mccage. (2003), "The Effectiveness of Divorcecare on Divorce Adjustment and Spiritual Well-being". Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol. 64 (2-B), pp. 696.

إحدى الدراسات بحوثاً أخرى تناولت تلك المسألة، وخلصت إلى أن هناك تشابهاً جوهرياً بين المتغيرات ذات العلاقة بتوافق المطلقين المسلمين العرب داخل إسرائيل، وتوافق المطلقين في المجتمعات الأوروبية، وفي الوقت نفسه هناك متغيرات تعكس الخصوصية الثقافية للعرب المسلمين في إسرائيل، تتمثل المتغيرات المشتركة أو المتشابهة في الجنس والتعليم، والعمل، والضغوط، والعائد المنخفض من الطلاق. أما المتغيرات التي ترتبط بالتوافق مع الطلاق وتعكس الخصوصية الثقافية للعرب المسلمين فهي درجة التحضر والنظرة الاجتماعية السلبية للمطلقين وتقاليد المجتمع حيال الطلاق؛ حيث يزداد التوافق مع تجربة الطلاق كلما زاد مستوى التحضر وما يصاحب ذلك من تهاون النظرة الاجتماعية إلى الطلاق، وضعف التزام التقاليد الاجتماعية التي تتشدد بشأن الطلاق^(٢٩).

كما استهدفت دراسة أويجار^(٣٠) تقصي العلاقة بين الموارد الشخصية والتوافق مع الطلاق بعد حضور جلسات متخصصة تهدف إلى دعم حالات الطلاق. كانت المتغيرات المستقلة هي التعليم، الدخل، مستوى الارتباط بالقرين السابق، وكذلك الارتباط بمجموعات الدعم الاجتماعي، ثم وجود رفيق جديد من عدمه. كشفت نتائج الدراسة عن أن الموارد الشخصية تحدد مدى الاستفادة من حضور جلسات دعم المطلقين، كما كشفت الدراسة عن أن المطلقين الأعلى تعليماً والأكثر ارتباطاً بشبكات الدعم الاجتماعي كانوا أكثر استفادة من حضور الجلسات المخصصة لدعم حالات الطلاق مقارنة بالمطلقين الأقل تعليماً والأقل ارتباطاً بشبكات الدعم الاجتماعي. وفيما يخص متغير الدخل كشفت نتائج الدراسة عن أن الإناث الأعلى دخلاً واللاتي لديهن علاقات اجتماعية أوسع كن

Orna Cohen, & Rivka Savaya, "Sense of Coherence and Adjustment to Divorce Among Muslim Arab Citizens of Israel European" pp. 309 - 326.

Lisbet Oygard. (2004), " Divorce Support Group: What Is the Role of the Participants' Personal Capital Regarding Adjustment to Divorce"? Journal of Divorce & Remarriage, Vol 40 (3-4), pp. 103 - 119.

أكثر استفادة من حضور جلسات دعم المطلقين مقارنة بالإناث المطلقات الأقل دخلاً واللاتي يفتقدن العلاقات الاجتماعية.

وأكدت دراسة ياسين والكندري بعض الدراسات التي فيها مقارنة بين المتزوجين والمطلقين، حيث أشارا في دراستهما إلى إجلال سري (١٩٨٢م) حول التوافق النفسي والزواجي، وعلاقته بمظاهر الشخصية لدى المطلقات. أكدت الدراسة أن "المتزوجات أكثر من المطلقات في كل من التوافق ومفهوم الذات والاتجاهات الزوجية السالبة، وأن المطلقات أكثر من المتزوجات في المشكلات الزوجية والعصابية، ومن نتائج الدراسة أن الزواج في بعض حالاته يكون سبباً في سوء التوافق، وأن الطلاق في بعض حالاته يكون حلاً توافقياً" (٣١).

وقد قام زيمرمان وزملاؤه^(٣٢) بقياس التوافق لدى النساء المطلقات اللاتي يقمن على رعاية أسرهن. شملت الدراسة (٥٦) مفردة من هؤلاء الأمهات، واستخدمت مقياساً لقياس التوافق العام لدى هؤلاء المطلقات. كشفت الدراسة عن أن الأمهات الأعلى تكيفاً عبرن عن سيكولوجية أفضل (Psychological wellbeing) مقارنة بالأمهات الأقل تكيفاً، كما كشفت الدراسة عن أن الأمهات اللاتي حصلن على إرشادات للتكيف مع ظروف الطلاق عبرن عن توافق أعلى مقارنة بالأمهات اللاتي لم يحصلن على تلك الإرشادات، وتؤكد الدراسة أهمية إرشاد الأمهات المطلقات القائمت على رعاية أسرهن؛ بحيث يستهدف الإرشاد تنمية المعرفة بأساليب التوافق ومهارات تطبيقه على المستوى الذاتي والاجتماعي.

(٣١) حمدي ياسين وأحمد الكندري، (١٩٩٦م)، سيكولوجية الأسرة العربية، الكويت، ص ٢٥٣.

(٣٢) Diane K. Zimmerman, et al. (2004), "Assessing Custodial Mother Adjustment to Divorce: The Role of Divorce Education and Family Functioning". Journal of Divorce & Remarriage, Vol 41 (1-2), pp. 1-24.

كما اهتمت إحدى الدراسات الاجتماعية بالتوافق لدى المطلقات الأمريكيات من أصول مكسيكية، كان الهدف من تلك الدراسة تعرف الطلاق لدى الجيل الثاني من النساء الأمريكيات (ذوات الأصول المكسيكية) اللاتي يعشن بولاية كاليفورنيا. وعلى الرغم من أن الدراسة ارتكزت على مقابلات مع ثماني نساء فقط فإنها أسفرت عن نتائج متعمقة؛ حيث اعتمدت على الطريقة الكيفية (Qualitative Method). خلصت الدراسة إلى أن النساء اللاتي شملهن البحث يرين أن الزوجة المثالية من حيث التوافق هي تلك التي تؤدي دور المرأة التقليدي بكفاءة عالية وفي الوقت نفسه تعمل بكفاءة خارج المنزل. وتشترك النساء المطلقات في أن توافقهن مع الطلاق يعود إلى التعلم من أخطاء أمهاتهن، وحرصهن على ألا يحزنون حزن هؤلاء الأمهات، كما أفادت هؤلاء النسوة أن الطلاق تجربة تتضمن جوانب إيجابية وأخرى سلبية وإن كانت الجوانب الإيجابية هي الغالبة، وتتعرف هؤلاء النسوة أيضاً بأنهن هن اللاتي بدأن التعبير عن الرغبة في الطلاق متحديات بذلك التقاليد الثقافية الاجتماعية والدينية، وأنهن بقين على انتمائهن لهويتهن القومية، وأصبحن أكثر استقلالية واكتفاءً ذاتياً. وتستخلص الدراسة أن النساء اللاتي شملهن البحث أظهرن مرونة في التعاطي مع ضغوط الحياة، وعبرن عن قدرة عالية على التوافق عندما أصبحت كل منهن العائل الوحيد للأسرة ومواجهة ردود أفعال أسرهن الأصلية الراضة للطلاق^(٣٣).

وعن التكيف الوالدي بعد الطلاق في الأسرة التركية استعرضت إحدى الدراسات أهم العوامل المؤثرة في هذا التوافق، خاصة تلك المتعلقة بالعلاقة مع الأطفال، والدعم الاجتماعي مع الأخذ بالاعتبار الخصائص الديموجرافية لحالات الطلاق. من أبرز استخلاصات تلك الدراسة أن توافق المطلقين يزداد

Priscilla Rogers. (2004), “ *The Adjustment to Divorce of Second Generation Mexican - American Women*”, Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 65 (5-B), pp. 26 - 48.

كلما كانوا على علاقة قوية بأطفالهم ويتأكدون من رعايتهم، وكذلك كلما ارتفع الدخل المالي والدعم الاجتماعي، كما كشفت الدراسة عن أن هناك متغيرات أخرى تؤثر في توافق المطلقين؛ حيث يزداد التوافق مع متغيرات: السن الأكبر، التعليم الأعلى، البدء بفكرة الطلاق، وجود علاقة عاطفية مع طرف جديد بعد الطلاق. على الجانب الآخر، كشفت الدراسة عن أن هناك متغيرات لا ترتبط بالتوافق لدى المطلقين وهي: مدة الزواج، عدد الأطفال، العضوية في جمعيات مدنية، مدة الطلاق^(٣٤).

وعن التكيف مع ظروف الطلاق وعلاقته بتقدير الذات والاكتئاب لدى المطلقين، هناك دراسة حديثة أجريت على (٩٧) من الآباء المطلقين^(٣٥)، في هذا الإطار استهدفت تلك الدراسة تعرف العلاقة بين الانفعالية (Emotional - wellbeing) لدى هؤلاء الآباء واتصالهم بأطفالهم، كما استهدفت الدراسة أيضاً معرفة إذا ما كانت هناك علاقة بين الجودة الانفعالية وكل من تقدير الذات والاكتئاب والتكيف مع الطلاق. من أهم نتائج الدراسة أن الرعاية الجسدية (الاهتمام بالصحة البدنية) تؤثر تأثيراً جوهرياً في الحياة الانفعالية؛ بمعنى أن الآباء المطلقين الذين يعتنون بصحتهم البدنية كانوا أكثر توافقاً على المستوى الانفعالي مقارنة بالآباء المطلقين الذين لا يعتنون بصحتهم البدنية. كشفت الدراسة أيضاً عن أن التوافق الانفعالي يزداد لدى الآباء المطلقين الأكثر اتصالاً بأطفالهم، كما أن الآباء الذين يقل اتصالهم بالأبناء عبروا عن ضغوط انفعالية مرتفعة.

Esin A.Yilmaz, & Hurol Fisilogiu. (2005), "*Turkish Parents' Post-Divorce Adjustment: Perceived PowerLControl Over Child-Related Concerns, Perceived Social Support, and Demographic Characteristics*". Journal of Divorce & Remarriage, Vol 42 (3-4), pp. 83 - 107.

Paul Lon Bokker. (2005), "*Issues of Self-Esteem, Depression, and Divorce Adjustment Relative to the Parental Status of Recently Divorced Fathers*". Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 65 (12-B), PP.6642

وعن تأثير التسامح والجوانب الروحية (Spiritual) في توافق المطلقين أجرى رود^(٣٦) دراسة على عينة قوامها (٩١) من المطلقين، وطبقت عليهم أدوات مقننة لقياس التسامح مع الذات ومع الآخرين، الاكتئاب، الغضب، بالإضافة إلى مقياس التوافق مع الطلاق. كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين التوافق مع الطلاق وكل من التسامح الذاتي والصفح عن الآخرين، كما أن تلك العلاقة تزداد قوة بالنسبة لمجموعة المطلقين الذين تم طلاقهم منذ أقل من عام ونصف العام مقارنة بالمجموعة التي تم طلاقها منذ ما يزيد على العام ونصف العام إلى عامين ونصف العام. كشفت الدراسة أيضاً عن شدة العلاقة بين الاكتئاب وعدم توقع الطلاق؛ بمعنى أن الذين لم يتوقعوا حدوث الطلاق كانوا أشد اكتئاباً مقارنة بالذين كانوا يتوقعون حدوثه، كما أفادت نتائج الدراسة بوجود علاقة بين توافق المطلقين وكل من الدخل ومستوى التعليم، حيث يزداد التوافق لدى المطلقين الأعلى دخلاً والأعلى تعليماً مقارنة بالمطلقين الأقل دخلاً والأقل تعليماً.

أما دراسة كرومير^(٣٧) فقد ارتكزت على طريقة التحليل البعدي حول دور العلاقات الجنسية في توافق البالغين الذين تم طلاقهم، وذلك من خلال تحليل واحد وعشرين بحثاً، قارنت بين دور العلاقة مع شخص واحد ودور العلاقات مع أشخاص متعددين (شبكة علاقات) في التوافق لدى المطلقين. كشفت الدراسة عن وجود شبكة علاقات للمطلقين مع أشخاص عديدين ترتبط بالتوافق المرتفع وانخفاض سوء التوافق، أما العلاقة مع شخص واحد فإنها تعمل كحائط صد لسوء التوافق، وتستخلص الدراسة أهمية وجود أشخاص آخرين يقدمون الدعم للمطلقين، باعتبار ذلك من المستلزمات الأساسية للتوافق.

Rohde-Brown, Juliet D. (2005), “ *The Role of Forgiveness and Spiritual Practice in Divorce Adjustment*”. *Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 66 (1-B)*, pp. 572.

Elizabeth Krumrie, etal. (2007), “ *Post - Divorce and Social Relationship: A Meta Analytic Review*”. *Journal of Divorce & Remarriage, Vol. 46 Issue 3-4*, pp 145 - 166.

وقد حاولت دراسة بوككر^(٣٨) تفصي العلاقة بين حالة الإعاقة (Custodial Status) وجودة الحياة الانفعالية لدى الآباء المطلقين حديثاً. تم قياس جودة الحياة الانفعالية من خلال ثلاثة مقاييس هي: مقياس تقدير الذات، مقياس الاكتئاب، مقياس التوافق مع الطلاق، حيث طبقت هذه المقاييس الثلاثة على عينة قوامها (٩٧) من الآباء الذين تم طلاقهم منذ سبعة شهور، وقسمت العينة إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى تشمل الآباء القائمين بالإعاقة، أما المجموعة الثانية فتشمل الآباء غير القائمين بالإعاقة. كشفت الدراسة عن أن الآباء القائمين بإعاقة الأطفال بشكل كامل أو جزئي عبروا عن جودة انفعالية عالية مقارنة بالآباء غير العائلين؛ بمعنى أن الأبناء القائمين بالإعاقة عبروا عن تقدير مرتفع للذات، وكذلك عن التوافق مع الطلاق، وانخفاض الاكتئاب مقارنة بالآباء غير العائلين.

ومن الدراسات الحديثة عن توافق المطلقين دراسة باتريشيا هنري^(٣٩)، التي تقصت تأثير الاعتراف (Gratitude) في التوافق مع الطلاق والرضا عن الحياة لدى عينة من الأمهات المطلقات اللاتي في منتصف العمر. تكونت العينة من (١٢٦) مفردة، وتم تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات؛ الأولى تلقت تعليمات مباشرة عن كيفية تحقيق التوافق وتحسين الحالة السيكولوجية، أما الثانية فقد تعرضت لتعليمات عامة، بينما لم تتلق المجموعة الثالثة أيّاً من ذلك. كشفت نتائج الدراسة عن أنه لا يوجد تأثير للتعليمات المباشرة أو التوجيهات العامة سواء في التوافق مع الطلاق أو في الرضا عن الحياة. هذه مجرد أمثلة لدراسات سابقة ذات صلة بالموضوع، ومن الواضح أنها أخذت بعين الاعتبار متغيرات

Paul Lon Bokker, & William Balley. (2006), "The Relationship Between (٣٨) Custodial Status and Emotional Wellbeing Among Recently Divorced Fathers". *Journal of Divorce & Remarriage*, Vol 44, Issue 3-4, pp 83-89.

Henrie, Patricia. (2007), " The Effect of Gratitude on Divorce Adjustment (٣٩) and Wellbeing of Middle Aged Divorced Women". *Dissertation Abstracts International*, Vol 67 (10B), pp. 60-69.

عديدة في دراسة توافق المطلقين، من تلك المتغيرات: العلاقة بالقرين السابق، الصراع، العوارض النفسية، العلاقات الاجتماعية، ومستوى التحضر والخصوصية الثقافية... هذا بالإضافة إلى المتغيرات الديموجرافية كالسن والجنس والتعليم والدخل..... إلخ، ومن الصعب أن تبحث كل هذه المتغيرات في دراسة واحدة، وإنما تنحو كل دراسة إلى بحث المتغيرات ذات الدلالة المباشرة لأهدافها الأساسية، ومن المنطقي أن تتوصل الدراسات السابقة إلى نتائج مختلفة وأخرى متشابهة، ليس بسبب اختلاف المنهج والأدوات فقط، وإنما أيضاً بسبب الخصوصية الثقافية للمجتمعات التي أجريت فيها.

ومن الدراسات التي أجريت على المجتمع الكويتي، دراسة شاملة عن المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي (١٩٩٩م) قام بها الثاقب، وتناول فيها الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية موضعاً مدى قدرة المرأة الكويتية على التكيف بعد الطلاق، حيث أكد أن "المطلقة في المجتمع الكويتي تستمد قدرتها على التكيف مع الحياة الاجتماعية بشكل رئيسي من موقف عائلتها من الطلاق، فإذا كان موقفهم مؤيداً للطلاق فهذا يسهل قدرتها على التكيف. أما إذا كان موقفهم معارضاً للطلاق وبخاصة إذا ما اقترحت هي الطلاق، وأصررت عليه فإن أثر الصدمة سيكون عالياً وقدرتها على التكيف أكثر صعوبة" (٤٠).

أما مرحلة ما بعد الطلاق فذكرت دراسة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (٢٠٠٢م) أن "التوجيه والإرشاد الزوجي ضرورة لتقليل المخاطر، وتهيئة طرفي العلاقة لحياة جديدة تستفيد من أخطاء الماضي، وفي الوقت نفسه التعاون بدلاً من الصراع في توفير الجو الصحي الاجتماعي والاقتصادي والنفسي لتنشئة ورعاية الأبناء الذين يتأثرون بحدوث الطلاق، وهذا أضعف الإيمان" (٤١).

(٤٠) فهد الثاقب، (١٩٩٩م)، المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي، جامعة الكويت، ص ٢٨٣.

(٤١) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، (٢٠٠٢م)، قضايا الزواج في المجتمع الكويتي، دراسة مكتبية، ص ٢٥١.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات السابقة اعتمدت على المنهج المقارن، فإن المقارنة كانت تتم بين المطلقين في إطار اختلاف متغيرات معينة وليس في إطار المطلقين وغير المطلقين، صحيح أن المتغيرات التي تعكس الاختلاف بين حالات الطلاق هي متغيرات جديرة بالاعتبار في البحث العلمي الاجتماعي، لكن الدراسة الحالية تنحو إلى المقارنة الصريحة بين المطلقين والمتزوجين من حيث التوافق، باعتبار أن المقارنة هنا تتعلق بموضوع له أهمية واضحة، فالمقارنة توضح جوانب الاختلاف ومظاهره في الظواهر الاجتماعية الجديرة بالبحث، خاصة في المجتمع الكويتي الذي شهد تغيرات اقتصادية جذرية ولاسيما مع تفجر ثروة النفط ومظاهر التحديث، وغير ذلك من التغيرات التي إن كان قد نتج عنها الكثير من الفرص والتغيرات الإيجابية، فإنه - في الوقت نفسه - قد نتج عنها الكثير من التحديات من منظور علم الاجتماع بوجه عام وعلم الاجتماع العائلي بوجه خاص، وتأتي ظاهرة ارتفاع معدلات الطلاق وما يترتب عليها من أبرز التحديات التي من المفترض أن تكون محل اهتمام الدراسات الاجتماعية، وفي هذا الإطار تأتي الدراسة الحالية.

خامساً - منهجية الدراسة الحالية:

إذا كان الهدف الأساسي لتلك الدراسة هو تعرف مستوى التوافق لدى المطلقين الكويتيين، فإن التحقق من ذلك يتطلب الارتكاز على معيار موضوعي يمكن على أساسه تقرير مستوى التوافق وطبيعته لدى حالات الطلاق؛ ومن هنا أجريت الدراسة على عينة أخرى من المتزوجين تتقارب في خصائصها مع عينة المطلقين. بموجب ذلك اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي المقارن (Descriptive Analytical Comparative Method)، وفي الصفحات القادمة توضيح موجز لمنهجية الدراسة.

(أ) مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع هذه الدراسة هو المواطنون الكويتيون ذوو الأعمار (٢٠) سنة فأكثر. وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من هذا المجتمع، تضم العينة

عينتين فرعيتين؛ العينة الفرعية الأولى هي عينة المطلقين (ن = ١٢٥) وقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية (بحسب الجنس) من قوائم أسماء حالات الطلاق المسجلة رسمياً بوزارة العدل خلال عام ٢٠٠٦م، حيث تم تقسيم الأسماء الواردة في هذه القوائم إلى فئتين، الفئة الأولى: فئة الذكور، والفئة الثانية: فئة الإناث. ومن داخل كل فئة تم السحب العشوائي للعدد المقرر من المفردات. علماً بأنه كانت هناك صعوبات ملحوظة في مقابلة المفردات التي تم اختيارها بدرجة وصلت إلى استحالة إجراء المقابلات مع بعض تلك المفردات لأسباب عديدة، من بينها رفض بعض المطلقين المشاركة في الدراسة أو بسبب تغيير بياناتهم، ومن ثم كان يتم اختيار مفردة ماثلة لتلك التي تعذر مقابلتها. جاءت عينة المطلقين موزعة بحسب المتغيرات الأساسية وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (١)
خصائص عينة المطلقين

الخصائص	ك	%
الجنس: ذكور	٦٢	٤٩,٦
إناث	٦٣	٥٠,٤
السن: ٣٢ سنة فأقل	٨٤	٦٧
٣٢ سنة فأكثر	٤١	٣٣
التعليم: أقل من الجامعي	٧٩	٦٣
جامعي أو أعلى	٤٦	٣٧
الدخل: متوسط أو أقل	٦٤	٥١
فوق المتوسط أو أعلى	٦١	٤٩
محافظة الإقامة: داخلية	٦٥	٥٢
خارجية	٦٠	٤٨
مجموع العينة	١٢٥	١٠٠

بحسب متغير الجنس، يوضح الجدول أن العينة تتوزع توزيعاً متقارباً

بين الجنسين (٤٩,٦٪ ذكوراً مقابل ٥٠,٤٪ إناثاً)، أما من حيث السن، فإنه تجدر الإشارة إلى أن أعمار العينة كانت تراوح بين (٢٠) سنة و(٥٥) سنة، بمتوسط قدره (٣٢,١) سنة وانحراف معياري (٧,٤)، وكما هو واضح من الجدول، فإن ثلثي العينة تقريباً من ذوي الأعمار (٣٢) سنة فأقل مقابل الثلث من ذوي الأعمار (٣٣) سنة فأكثر. وبحسب متغير التعليم يتضح من الجدول أن (٦٣٪) من العينة لديهم مؤهلات أقل من الجامعية (وسوف يشار إلى هذه الفئة باسم المفحوصين الأقل تعليماً)، أما النسبة الباقية وقدرها ٣٧٪ فإنها من ذوي المؤهلات الجامعية أو أعلى (وسوف يشار إلى هذه الفئة باسم المفحوصين الأعلى تعليماً). وفيما يخص متغير الدخل، تجدر الإشارة إلى أن الدخل الشهري بالدينار الكويتي لمفردات عينة المطلقين راوحت قيمته بين ٢٠٠ دينار و ١٥٠٠ دينار، بمتوسط قدره (٦١٤) وانحراف معياري (٢٦٦)، وقد تم الاعتماد على متوسط الدخل؛ أي (٦١٤) لتصنيف عينة المطلقين، حيث يكشف الجدول عن أن العينة تتوزع بالتساوي تقريباً بين المطلقين ذوي الدخل المتوسطة أو أقل والمطلقين ذوي الدخل الأعلى من المتوسطة. أخيراً، ومن حيث محافظة الإقامة يوضح الجدول أن (٥٢٪) من عينة المطلقين يقطنون المحافظات الداخلية (محافظة العاصمة، محافظة حولي)، مقابل (٤٨٪) يقطنون المحافظات الخارجية (مافظات: الجهراء، مبارك الكبير، الأحمدية، الفروانية).

هذا فيما يخص العينة الأولى، وهي عينة المطلقين، أما فيما يخص العينة الثانية، وهي عينة المتزوجين، فقد تم اختيارها بالطريقة العمدية (Purposive Sample)؛ بحيث تتشابه في خصائصها مع عينة المطلقين؛ إذ إن عينة المتزوجين تضم (١٢٥) مفردة، جميعهم من المواطنين الكويتيين، كما أنها تتخذ التوزيع نفسه الذي تتخذه عينة المطلقين من حيث السن والجنس والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة، فالعينتان إذن لهما الخصائص نفسها ما عدا متغير الحالة الاجتماعية.

جدول (٢) خصائص عينة المتزوجين

الخصائص	ك	%
الجنس : ذكور	٦٢	٤٩,٦
إناث	٦٣	٥٠,٤
السن : أقل من ٣٢ سنة	٨٤	٦٧
أكثر من ٣٢ سنة	٤١	٣٣
التعليم: أقل من الجامعي	٧٩	٦٣
جامعي أو أعلى	٤٦	٣٧
الدخل: متوسط أو أقل	٦٤	٥١
فوق المتوسط أو أعلى	٦١	٤٩
محافظة الإقامة : داخلية	٦٥	٥٢
خارجية	٦٠	٤٨
مجموعة العينة	١٢٥	١٠٠

(ب) أداة الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة مقياس التوافق (Adjustment Scale)، وقد تم إعداد هذا المقياس وتطويره بما يتفق مع هدف الدراسة وموضوعها، وذلك بالاستفادة من أدبيات التوافق بما في ذلك الاختبارات والمقاييس ذات الصلة^(٤٢). يتكون المقياس في صورته النهائية من (٢٢) بنداً تقيس ثلاثة أبعاد في التوافق، هي: التوافق الانفعالي، التوافق في إطار العلاقات القرابية وبالتحديد أسرة التوجيه؛

(٤٢) Robert W.etal Graff. (1986), "Group Treatment With Divorced Women Using Cognitive - Behavioural and Supportive - Insight Methods". Journal of Counselling Psychology. Vol. 33 (3), pp. 27 - 28.

- Nehami Baum, etal. (2005), "Changes in the Self-Concepts of Divorced Women". Journal of Divorce & Remarriage, Vol 43 (1-2), PP. 47 - 67.

- Laura A. King, & Courtney Rospin. (2004), "Lost and Found Possible Selves, Subjective Well-Being, and Ego Development in Divorced Women". Journal of Personality, Vol 72 (3), pp. 603 - 632.

بمعنى الأسرة الأصلية، ثم التوافق في إطار العلاقات الاجتماعية خارج الإطار القرابي، العلاقة بالأصدقاء وزملاء العمل والجماعات الثانوية، وفيما يلي توضيح لهذه الأبعاد:

البعد الأول: يختص هذا البعد بقياس التوافق الانفعالي بوصفه مرتكزاً جوهرياً للتوافق الذاتي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوافق الفرد مع الآخرين سواء في إطار الأسرة أو في إطار المجتمع^(٤٣)، ويتضمن هذا البعد عشرة بنود تقيس مدى سيطرة القلق والخوف والتوتر والصراع الداخلي والندم والحزن والشعور بالذنب وعدم الرضا، وكذلك مدى السيطرة على الانفعال بوجه عام.

البعد الثاني: يقيس مدركات المفحوصين لمدى توافقيهم في الإطار الأسري؛ بمعنى طبيعة علاقة الزوج / الزوجة بأسرته الأصلية وذلك من خلال عشرة بنود تدور حول مدى الإحساس بحب الأسرة له، مدى الإحساس بأهمية دوره الاجتماعي في إطار الأسرة، مدى الإحساس بثقة الأسرة فيه، مدى وجود مشكلات مزمنة في علاقاته بالأسرة، الإحساس بالمسؤولية تجاه الأسرة، مدى الإحساس بالتعاون والاهتمام من جانب الأسرة.

البعد الثالث: يقيس التوافق في إطار العلاقة بالأصدقاء والجماعات الثانوية (العلاقات الاجتماعية خارج الإطار القرابي)، ويتضمن هذا البعد ثلاثة عشر بنوداً تقيس تلك العلاقة بحسب مدركات المفحوص تجاه الآخرين من حيث التعاون، المشاركة، التحدي، النقد، كسب الثقة، إطار الصداقة (الاتساع

Giora Rahav, & Nehami Baum. (2002), “ *Divorced Women: Factors Contributing to Self-identity Change*”. Journal of Divorce & Remarriage, Vol 37 (3-4), pp. 41 - 59.

-Tineke Fokkema, & Pearl A. Dykstra. (2002), “*Differences in Depression Between Married and Divorced Women in the Netherlands: In search of an explanation*”. Netherlands' Journal of Social Sciences, Vol 38 (1), pp. 24 - 47.

والاستمرارية)، التواصل، التعبير عن الذات في حضور الآخرين، تفهم الآخرين، مدركات الفرد بشأن موقف الآخرين تجاهه وتفهمهم له.

وقد تنوعت الصياغة اللغوية لبنود المقياس بين الصياغة الإيجابية والصياغة السلبية، حتى لا تكون في اتجاه واحد؛ بما يحتمل أن يؤثر في استجابات المفحوص، فالصياغة الإيجابية تعني التوافق الحسن، بينما الصياغة السلبية تعني سوء التوافق، علماً بأنه تمت إعادة توكيد (Recoding) القيم الكمية للاستجابات على البنود ذات الصياغة السلبية، وذلك قبل إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات، بحيث تكون القيم الكمية لاستجابات المفحوصين عاكسة لمدى شدة التوافق وطبيعته؛ بمعنى أن الدرجة المرتفعة على المقياس تعكس ارتفاع التوافق والعكس صحيح. وتتمثل الاستجابة على المقياس في خمس استجابات، يختار منها المفحوص الاستجابة التي توضح مدى انطباق البند عليه، وهذه الاستجابات هي: ينطبق تماماً، ينطبق إلى حد كبير، ينطبق إلى حد ما، يصعب التحديد، لا ينطبق. وتتخذ تلك الاستجابات قيمة كمية متدرجة تنازلياً (٥، ٤، ٣، ٢، ١)، وبموجب الاستجابات التي يختارها المفحوص تتحدد درجته على مقياس التوافق، وتراوح الدرجة على المقياس بين (٣٣ و ١٦٥) درجة، وكلما ارتفعت درجة المفحوص على المقياس دل ذلك على ارتفاع توافقه، والعكس صحيح.

وقد تم التحقق من صدق المقياس (Validity of the Scale) بطريقة الصدق الظاهري (Face Validity)؛ بمعنى صياغة بنود المقياس ومراجعتها بعناية للتأكد من أن كل بند يقيس مظهراً محدداً من مظاهر التوافق ضمن البعد الذي ينتمي إليه، كما تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين الأكاديميين المختصين في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، بحيث يبدي هؤلاء المحكمون الرأي في المقياس إذا ما كان يقيس التوافق بالفعل، وإذا ما كان لهم مقترحات وتعديلات تجعل المقياس أكثر كفاءة، وقد أبدى المحكمون ملاحظات ذات قيمة عالية فيما يخص صياغة بعض البنود، وأضافوا بضعة بنود جديدة

بدلاً من بنود كانت موجودة بالمقياس .. من خلال هذه الإجراءات تمت صياغة المقياس في صورته المطورة. أما فيما يخص التحقق من الثبات (Reliability)، فقد تم تطبيق المقياس على (٤٠) مفردة من عينة المطلقين، وعولجت بيانات تلك العينة إحصائياً باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث تم حساب معامل ألفا كرونباخ للمقياس ككل، وقد بلغت قيمة هذا المعامل (٠,٧٠١٩)، أما فيما يخص قيمة معامل ألفا للمقياس إذا حذف البند (Alpha If Item Deleted) فقد راوحت بين (٠,٦٧ إلى ٠,٧١). وتكشف هذه القيم عن ثبات مقبول للمقياس، كما تم التأكد من التماسك الداخلي للمقياس من خلال حساب معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاده الفرعية الثلاثة، وكذلك بين الدرجة على كل بُعد من تلك الأبعاد والدرجة على مجمل المقياس، وكانت تلك المعاملات شديدة الدلالة ($P < 0.001$). بموجب هذه الإجراءات تمت طباعة المقياس بالصورة التي طبق بها، حيث يتضمن صفحة الغلاف وفيها التعليمات، وكذلك بيانات المفحوص من حيث الجنس، السن، التعليم، الدخل الشهري بالدينار الكويتي، محافظة الإقامة، أما بقية الصفحات فتتضمن بنود المقياس والاستجابات عليها، بحيث يختار المفحوص الاستجابة التي تنطبق عليه.

(ج) جمع البيانات والمعالجة الإحصائية :

تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال المقابلة المباشرة مع المفحوصين واستيفاء البيانات المطلوبة، ومن ثم إدخال البيانات في الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بما يتفق والمعلومات المطلوبة باتجاه الإجابة عن تساؤلات البحث. تضمنت المعالجة الإحصائية حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجة المفحوصين على مقياس التوافق بمجمله وأبعاده الثلاثة كل على حدة، وحساب اختبار T لمعرفة معنوية الفروق بين مجموعات عينة المطلقين مصنفة وفق متغيرات الجنس والسن والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة، كما تم استخدام المعامل نفسه لمعرفة معنوية الفروق في التوافق بين عينة المطلقين وعينة المتزوجين سواء على

مستوى العينتين مجتمعيتين أو على مستوى المجموعات الفرعية المتناظرة في كلتا المجموعتين، كما تضمنت المعالجة الإحصائية استخدام تحليل التباين الثنائي الاتجاه لتعرف أثر التفاعل الثنائي بين متغيرات الجنس والسن والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة في التوافق لدى المطلقين، وعلى وجه التحديد تم رصد أثر عشرة تفاعلات ثنائية في هذا التوافق وتحليلها، وهي: الجنس $\times$ السن، الجنس $\times$ الدخل، الجنس $\times$ المنطقة، السن $\times$ التعليم، السن $\times$ الدخل، السن $\times$ المنطقة، التعليم $\times$ الدخل، التعليم $\times$ المنطقة، وأخيراً الدخل $\times$ المنطقة، وقد تم بحث تأثير تلك التفاعلات في التوافق بأبعاده الثلاثة ومجمل تلك الأبعاد على مستوى مجموعة المطلقين.

سادساً - نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن التوافق لدى المطلقين الكويتيين الذين أجريت عليهم الدراسة، واتساقاً مع متطلبات الإجابة عن التساؤلات التي تمثل مشكلة البحث، فسوف يتم عرض النتائج من خلال النقاط الآتية:

- التوافق الانفعالي لدى المطلقين.
- توافق علاقة المطلقين بأسرهم الأصلية.
- توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين خارج الإطار الأسري .
- مجمل التوافق لدى المطلقين.
- مقارنة بين المطلقين والمتزوجين من حيث التوافق .

في عرض النتائج التي تتضمن تلك النقاط، سوف يؤخذ بالاعتبار المتغيرات المستقلة ممثلة في خصائص المفحوصين من حيث الجنس، والسن، ومستوى التعليم، ومتوسط الدخل، ومحافظة الإقامة، سواء من خلال بحث معنوية الفروق في التوافق بين مجموعات العينة بحسب تلك المتغيرات كل على حدة، أو من خلال بحث أثر التفاعل الثنائي بين تلك المتغيرات في التوافق بأبعاده ومجمله.

أولاً- التوافق الانفعالي لدى المطلقين:

سبقت الإشارة إلى أن المطلقين يخبرون - في العادة - انفعالات سلبية، بدرجة تعكس سوء التوافق الذاتي؛ الأمر الذي ينعكس على توافقهم الاجتماعي سواء في إطار العلاقات القرابية أو في إطار العلاقة بالمجتمع بما في ذلك الأصدقاء وزملاء العمل وغيرهم من الأفراد الذين يتعامل معهم المطلقون. ومع تأكيد أن هذه الفكرة لا تنطبق على جميع حالات الطلاق، فإن سوء التوافق الانفعالي يمتد أثره إلى جميع العلاقات الاجتماعية للفرد، سواء كان مطلقاً أو غير مطلق. وقد بحثت الدراسة الحالية مدى التوافق الانفعالي لدى المطلقين عينة البحث من منظور مدى خبرة القلق والخوف والتوتر والحزن والصراع، وعدم الرضا الداخلي، وسرعة الانفعال، والندم، والإحساس بالذنب. كان التساؤل الجوهرى، هو: إلى أي حد يدرك المطلقون أنفسهم أنهم واقعون تحت وطأة هذه السلوكيات أو متحررون منها؟

في ضوء استجابات المفحوصين على بنود التوافق الانفعالي، كشفت الدراسة عن ضعف مستوى هذا التوافق لدى المطلقين بدرجة ملحوظة، فقد جاء متوسط استجاباتهم بواقع (٢١,٢٪) درجة بانحراف معياري (٥,٦٪)؛ أي أن هذا المتوسط يعادل (٤٢,٤٪) من مجمل الدرجة على البنود التي تقيس التوافق الانفعالي. وقد راوحت درجات المفحوصين بين (١٠ و ٣٧ درجة)؛ أي أن تلك الدرجات تشكل ما يراوح بين (٢٠٪ و ٧٤٪) من مجمل الدرجة على البنود التي تقيس التوافق الانفعالي، علماً بأنه لا يوجد سوى مفردة واحدة حققت (٣٧) درجة. إن هذه النتيجة تعكس انخفاضاً ملحوظاً في التوافق الانفعالي لدى المطلقين؛ الأمر الذي ينعكس سلبياً على توافقهم الاجتماعي. وإذا كانت درجة المطلقين عينة البحث تبدو منخفضة نسبياً (حيث تتمثل في ٢١,٢ درجة)، فإن ذلك ينسحب على مجموعات العينة - بحسب متغيرات الجنس، والسن، والتعليم، والدخل، ومحافظة الإقامة - في حدود ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (٣)
متوسطات درجات عينة المطلقين في التوافق الانفعالي

قيمة T	ع	م	ن	مجموعات العينة
٠,١٢٢	٥,٢	٢٢,٢	٦٢	الجنس : ذكور
	٥,٥	٢٣,٢	٦٣	إناث
٠,٧	٤,٩	٢١,٦	٨٤	السن : ٣٢ سنة فأقل
	٦,٥	٢٣,٢	٤١	٣٣ سنة فأكثر
٠,٧	٥,٣	٢٢	٧٩	التعليم : أقل من الجامعي
	٥,٨	٢٢,٥	٤٦	جامعي أو أعلى
٠,٤٢	٥	٢١,١	٦٤	الدخل : متوسط أو أقل
	٦	٢٣	٦١	فوق المتوسط أو أعلى
٠,٧	٥,٨	٢٢,٤	٦٥	محافظة الإقامة : داخلية
	٥	٢٢,١	٦٠	خارجية
—	٥,٦	٢٢,٢	١٢٥	العينة

بحسب المتغيرات المبينة في الجدول، فإن متوسطات درجات مجموعات العينة راوحت بين (٢١,١ و ٢٣ درجة)، ولا توجد فروق جوهرية بين المجموعتين من حيث متوسط درجة التوافق الانفعالي ($p > .05$)؛ أي أن انخفاض هذا التوافق ينسحب على العينة ككل كما ينسحب على المجموعات الفرعية، على سبيل المثال، بحسب متغير الجنس يعكس الجدول التقارب الشديد جداً بين الذكور ($M=22,2$) والإناث ($M=23,2$)، المنطق نفسه بحسب بقية المتغيرات، وعلى الرغم من أن مجموعة المطلقين الأعلى دخلاً قد حققت متوسطاً قدره (٢٣) مقابل (٢١,١) درجة هي متوسط درجة مجموعة المطلقين الأقل دخلاً، فإن الفروق بين المجموعتين ترجع إلى المصادفة وليست جوهرية ($p > .05$)، ومن المثير أن النتيجة نفسها خلصت إليها الدراسة باستخدام تحليل التباين ثنائي الاتجاه (TWO-WAY ANOVA)، وذلك بحسب ما يتضح من هذا الجدول:

جدول (٤)
أثر التفاعل بين خصائص عينة المطلقين في التوافق الانفعالي

مصدر التباين	د ح	مجموع المربعات	متوسط المربعات	حجم التأثير	قيمة F
الجنس × السن	١	٢٨,١	٢٨,١	٠,٠٠٧	٠,٨٧٨
الجنس × التعليم	١	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٠٠٠	٠,٠١
الجنس × الدخل	١	٤٩	٤٩	٠,٠١٣	١,٥٤
الجنس × المنطقة	١	٥٠	٥٠	٠,٠١٣	١,٦
السن × التعليم	١	١,٦	١,٦	٠,٠٠٠	٠,٠٥
السن × الدخل	١	٨,٥	٨,٥	٠,٠٠٢	٠,٣
السن × المنطقة	١	١٨,٦	١٨,٦	٠,٠٠٥	٠,٦
التعليم × الدخل	١	٦٦,١	٦٦,١	٠,٠٢	٢,١
التعليم × المنطقة	١	١٤,٦	١٤,٦	٠,٠٠٤	٠,٥
الدخل × المنطقة	١	٧,٤	٧,٤	٠,٠٠٢	٠,٢

خلاصة هذا الجدول أنه لا يوجد أي تفاعل دال إحصائياً من التفاعلات الثنائية العشرة، وهي جميع التفاعلات الثنائية الممكنة ($p > 0.05$)، على سبيل المثال، فإن الذكور الأكبر سناً لا يختلفون عن الذكور الأصغر سناً في التوافق الانفعالي، المنطق نفسه فيما يخص الإناث ($f = 0.878, p > 0.05$)، وكذلك فيما يخص المجموعات الفرعية في عينة المطلقين بحسب أي متغيرين معاً من المتغيرات المبينة في الجدول. هذه النتيجة توضح - مرة أخرى - أن انخفاض مؤشر التوافق الانفعالي لدى المطلقين يتخذ صفة العمومية، ولا يتأثر بخصائص المطلقين عينة البحث أياً كان جنسهم أو سنهم أو مستواهم التعليمي أو دخلهم أو المنطقة التي يقيمون فيها. إن أهمية تلك النتيجة تتجسد فيما يعنيه انخفاض مؤشر التوافق الانفعالي، فهو - من منظور الدراسة الحالية - يعني سيطرة القلق والخوف والتوتر والصراع الداخلي، كما يعني الشعور بالذنب

والندم وسرعة الانفعال، وكذلك خبرة الصراع الداخلي والإحساس بعدم الرضا لدى المطلقين بوجه عام.

ثانياً- توافق علاقة المطلقين بأسرهم الأصلية:

من منظور هذه الدراسة، فإن التوافق الأسري يقصد به مدى كفاءة علاقة المطلق/المطلقة مع الأسرة الأصلية (أسرة التوجيه)، وذلك من حيث الإحساس بالحب والمحبة في العلاقة بالأسرة، عدم فرض الرأي الشخصي على الأسرة، ثقة الأسرة وعدم وجود مشكلات مزمنة في العلاقة بها، التعاون والاهتمام من جانب الأسرة، المشاركة والفاعلية بشأن المشكلات التي تواجه الأسرة. وقد كشفت الدراسة عن أن المطلقين عينة البحث عكست استجاباتهم متوسطاً يعادل (٦٣,٤٪) من مجمل درجة بنود التوافق الأسري، حيث جاء هذا المتوسط بقيمة (٣٣,٥) من إجمالي خمسين درجة، وقد راوحت درجات المفحوصين (المطلقين) بين (١٠) درجات و (٤٠) درجة، كما أن هناك (٣٣,٦٪) - أي ما يعادل (٤٢) مفحوصاً - حصلوا على (٣٥) درجة أو أكثر، بما يعادل (٧٠٪) من درجة البنود التي تقيس التوافق الأسري. وإذا كان متوسط درجة عينة المطلقين على بنود التوافق الأسري هو (٣٣,٥) فإن هذا المتوسط يختلف بعض الشيء على مستوى المجموعات الفرعية في العينة على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول (٥)
متوسطات درجات عينة المطلقين في التوافق الأسري

مجموعات العينة	ن	م	ع	قيمة T
الجنس : ذكور	٦٢	٣٢,٧	٤,٢	١,١
إناث	٦٣	٣٤,٣	٦,١	
السن : ٣٢ سنة فأقل	٨٤	٣٣,٤	٥	٠,٥
٣٣ سنة فأكثر	٤١	٣٣,٧	٥,٨	
التعليم : أقل من الجامعي	٧٩	٣٤,٢	٥,٥	*٢,٣
جامعي أو أعلى	٤٦	٣٢,٧	٥	
الدخل : متوسط أو أقل	٦٤	٣٤,٧	٤,٢	*٢,٣
فوق المتوسط أو أعلى	٦١	٣٢,٦	٥,٤	
محافظة الإقامة : داخلية	٦٥	٣٢	٥,٤	٠,٥٣
خارجية	٦٠	٣٣	٥,١	
العينة	١٢٥	٣٣,٥	٥,١	

* $p < 0.05$

يعكس الجدول تقارباً ملحوظاً بين بعض مجموعات عينة المطلقين من حيث التوافق مع أسرة التوجيه، ولا توجد فروق جوهرية بين تلك المجموعات من حيث متوسطات الدرجة على البنود بحسب متغيرات الجنس والسن ومحافظة الإقامة ($p < 0.05$)، لكن هناك فروقاً جوهرية بين تلك المجموعات بحسب متغير التعليم ومتغير الدخل ($p < 0.05$)، فبحسب متغير التعليم يزداد التوافق الأسري بين المطلقين الأقل تعليماً ($M = 34.2$) مقارنة بالمطلقين الأعلى تعليماً ($M = 32.7$)، أما بحسب متغير الدخل، فإن الجدول يوضح أن المطلقين الأقل دخلاً عبروا عن توافق أعلى ($M = 34.7$) مقارنة بالمطلقين الأعلى دخلاً ($M = 32.6$).

وعند بحث أثر التفاعل الثنائي بين خصائص المفحوصين في مدى توافقهم الأسري بالمعنى السابق ذكره، كشف تحليل البيانات عن أن هناك

تسعة تفاعلات - من إجمالي عشرة تفاعلات - غير ذات دلالة إحصائية ($p > 0.05$)، بينما هناك تفاعل واحد دال إحصائياً، هو التفاعل بين الجنس والدخل، وقد سبقت الإشارة إلى أن متغير الجنس بمفرده ليس له تأثير جوهري في التوافق الأسري لدى المطلقين ($p > .05$)، كما كشف التحليل عن أن تأثير الجنس بمفرده لا يتعدى (٠,٠٠٦)، أما التفاعل بين كل من الجنس والدخل معاً فإنه ذو دلالة جوهريّة للتوافق الأسري، وذلك على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول (٦)

أثر التفاعل بين متغير الجنس ومتغير الدخل في التوافق الأسري للمطلقين

مصدر التباين	دح	مجموع المربعات	متوسط المربعات	حجم التأثير	قيمة F
الجنس × الدخل	١	٢٠٢	٢٠٢	٠,٠٦	٧,٦*
الخطأ	١٢١	٣٢٠٣	٢٦,٥		
الإجمالي	١٢٥	١٢٨٩٢٤			
الإجمالي المصحح	١٢٤	٣٤٧١			

* $p < 0.05$

أي أن حجم تأثير التفاعل بين الجنس والدخل في التوافق الأسري يبلغ (٦٪)، وهذه القيمة جوهريّة ولا ترجع إلى المصادفة ($p = 0.05$)، وباستقراء متوسطات درجات مجموعات العينة على بنود التوافق الأسري بحسب هذين المتغيرين - الجنس والدخل - كشف التحليل عن النتيجة المبينة في الجدول الآتي:

جدول (٧)

متوسطات التوافق الأسري للمطلقين بحسب الجنس والدخل

الجنس	الدخل	
	أعلى من المتوسط	متوسط أو أقل
ذكور	٣٣	٣١,٥
إناث	٢٩,٦	٣٣,٣

يعكس هذا الجدول أهمية الدخل في التوافق الأسري لدى الإناث المطلقات؛ إذ إن مجموعة الأعلى دخلاً تنصدر جميع المجموعات من حيث التوافق الأسري ($M = 33,3$)، أما مجموعة الإناث المطلقات الأقل دخلاً فإنها تأتي في الترتيب الأخير من حيث التوافق الأسري ($M = 29,6$)، الوضع يختلف فيما يخص الذكور؛ إذ إن المطلقين الذكور الأقل دخلاً عكست استجاباتهم متوسطاً مرتفعاً ($M = 33$) بما يزيد على المتوسط الذي عكسته استجابات المطلقين الذكور الأعلى دخلاً ($M = 31,5$). إن دلالة هذه النتيجة وأهميتها تتمثل في أهمية الدخل للإناث المطلقات.

ثالثاً- توافق علاقة المطلقين بالمجتمع:

من منظور الدراسة الحالية، فإن هذا التوافق يعني توافق علاقة المفحوصين (المطلقين) بالأشخاص خارج إطار العلاقات القرابية؛ أي أن العلاقة بين المجتمع تشمل علاقة الفرد بالأصدقاء وزملائه في العمل، وكذلك أي أشخاص خارج دائرة العلاقة القرابية يكون للفرد علاقة بهم من نوع ما. وقد بحثت الدراسة الحالية مؤشرات توافق علاقة المطلقين بالمجتمع من خلال رصد مدركاتهم بشأن مدى تعاون الآخرين، وكذلك دائرة العلاقات الاجتماعية من حيث السعة والعمق والاستمرارية، بالإضافة إلى مدركات المطلقين بشأن توجه الآخرين حيال آرائهم ومواقفهم، وكذلك توجه المطلقين حيال آراء الآخرين ومواقفهم .

وكما سبقت الإشارة، فإن بنود المقياس التي تقيس توافق العلاقة

بالمجتمع هي ثلاثة عشر بنداً، تراوح الدرجة عليها بين (١٣ و ٦٥) درجة، وقد كشف تحليل البيانات عن أن متوسط درجة المفحوصين على تلك البنود هو (٣٥,٠٤) درجة بانحراف معياري (١١,٦٪)، وتختلف قيمة هذا المتوسط باختلاف خصائص عينة البحث في حدود ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (٨)
متوسطات درجات المطلقين في توافق
العلاقات الاجتماعية خارج الأسرة

مجموعات العينة	ن	م	ع	قيمة T
الجنس: ذكور	٦٢	٣٨	١١,٢	**٣,٥٤
إناث	٦٣	٣٢	٨٢,٧	
السن: ٣٢ سنة فأقل	٨٤	٣٦,٧	١٢,٣	*٢,٣
٣٣ سنة فأكثر	٤١	٣٢,١	٩,٦	
التعليم: أقل من الجامعي	٧٩	٣٦,٦	١١,٦	*٢,١
جامعي أو أعلى	٤٦	٣٣	١١,٣	
الدخل: متوسط أو أقل	٦٤	٣٩,٦	١٢,١	**٣,٩
فوق المتوسط أو أعلى	٦١	٣١,٨	١٠,١	
محافظة الإقامة: داخلية	٦٥	٣٢,٤	١١,٣	*٢,١
خارجية	٦٠	٣٦,٥	١١,٦	
العينة	١٢٥	٣٥,٠٤	١١,٦	

**p < 0.01

*p < 0.05

يوضح هذا الجدول أن هناك فروقاً جوهرية بين مجموعات العينة من حيث توافق العلاقات الاجتماعية خارج الإطار الأسري، وذلك بحسب متغيرات الجنس والسن والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة ($p < 0.05$)، فبحسب متغير الجنس يوضح الجدول ارتفاع مؤشر التوافق لدى الذكور ($M = 38$) مقارنة بالإناث ($M = 32$)، أما بحسب متغير السن، فإن الجدول يوضح أن المطلقين الأصغر سناً عبروا عن توافق أعلى ($M = 36,7$) مقارنة

بالمطلقين الأكبر سناً ($M = 32,1$)، وبحسب متغير التعليم، نتبين من الجدول أن المطلقين الأقل تعليمياً عبروا عن توافق أعلى ($M = 36,6$) مقارنة بالمطلقين الأعلى تعليمياً ($M = 33$)، أما بحسب متغير الدخل، فإن الجدول يوضح أن المطلقين الأقل دخلاً قد حققوا متوسطاً في توافق علاقاتهم الاجتماعية بما قيمته ($39,6$) ويزيد بفروق جوهرية على المتوسط الذي حققه المطلقون الأعلى دخلاً ($M = 31,8$)، وأخيراً يكشف الجدول عن أن توافق العلاقة بالمجتمع يزداد بفروق جوهرية لدى المطلقين قاطني المحافظات الخارجية ($M = 36,5$) مقارنة بالمطلقين قاطني المحافظات الداخلية ($M = 32,4$). بوجه عام، فإن توافق العلاقات الاجتماعية خارج دائرة الأسرة الأصلية لدى المطلقين عينة البحث يزداد بفروق جوهرية لدى المطلقين الذكور، والأصغر سناً، و الأقل تعليمياً، و الأقل دخلاً، والمقيمين في المحافظات الخارجية مقارنة بمجموعة المطلقين الإناث، والأكبر سناً، و الأعلى تعليمياً والأعلى دخلاً، والمقيمين في المحافظات الداخلية. وعند بحث أثر التفاعل الثنائي بين خصائص عينة البحث في توافق علاقاتهم الاجتماعية خارج إطار أسرة التوجيه، تبين أن هناك ستة تفاعلات غير ذات دلالة إحصائية، وهي: التفاعل بين الجنس والسن، التفاعل بين الجنس والدخل، التفاعل بين السن والتعليم، التفاعل بين الدخل والتعليم، التفاعل بين الدخل والسن، التفاعل بين منطقة الإقامة والسن. هذه التفاعلات غير دالة إحصائياً لتوافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين ($p < 0.05$)، أما التفاعلات ذات الدلالة الإحصائية - التي كشف عنها تحليل البيانات - فهي أربعة تفاعلات تتمثل في:

- التفاعل بين الجنس والتعليم.
- التفاعل بين الجنس ومنطقة الإقامة.
- التفاعل بين منطقة الإقامة والتعليم.
- التفاعل بين منطقة الإقامة والدخل.

هذه التفاعلات لها تأثير جوهري في توافق العلاقات الاجتماعية خارج

الإطار الأسري لدى المطلقين ($p < 0.05$)، ففيما يخص التفاعل بين الجنس والتعليم، خلصت الدراسة إلى أن متغير الجنس بمفرده له تأثير جوهري في توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين؛ إذ كان حجم التأثير (٠,٠٠٣)، المنطق نفسه فيما يخص متغير التعليم بمفرده، وإن كان حجم التأثير قد انخفض إلى (٠,٠٠٢)، أما بحسب متغير الجنس والتعليم معاً، فقد كشف تحليل التباين ثنائي الاتجاه عن النتيجة الموضحة في الجدول الآتي:

جدول (٩)

أثر التفاعل بين الجنس والتعليم في توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين

مصدر التباين	دح	مجموع المربعات	متوسط المربعات	حجم التأثير	قيمة F
الجنس × التعليم	١	٧٤,٦	٧٤,٦	٠,٠٢	*٢,٧
الخطأ	١٢١	٣٣٥٣,٥	٢٧,٧		
الإجمالي	١٢٥	١٢٨٩٢٤			
الإجمالي المصحح	١٢٤	٣٤٧١,٢			

* $p < 0.05$

يتضح من هذا الجدول أن التفاعل بين الجنس والتعليم حقق تأثيراً قدره (٢٪)، وهو تأثير جوهري لقيمة الدرجة على مقياس توافق العلاقات الاجتماعية لدى المطلقين عينة البحث، وباستقراء متوسطات درجات العينة على هذا المقياس بحسب متغيري الجنس والتعليم تبين أن مجموعة الإناث الأعلى تعليمياً قد حققت أعلى متوسط (م = ٣٢,٤)، أما أقل المجموعات فهي مجموعة الإناث الأقل تعليمياً (م = ٣٠,٢)، أما مجموعة الذكور الأقل تعليمياً فقد حققت متوسطاً قدره (٣٢,٢)، بينما حققت مجموعة الذكور الأعلى

تعليمياً متوسطاً قدره (٣١,٣)؛ هنا تتضح أهمية التعليم في التوافق الاجتماعي لدى الإناث المطلقات.

التفاعل الثنائي الآخر ذو الدلالة هو ذلك التفاعل بين الجنس ومنطقة الإقامة، وقد سبقت الإشارة إلى أن المطلقين يختلفون في التوافق الاجتماعي بحسب الجنس، حيث كان الذكور أعلى توافقاً مقارنة بالإناث، أما بحسب متغير محافظة الإقامة، فقد سبقت الإشارة إلى أن المطلقين قاطني المحافظات الخارجية هم الأكثر توافقاً مقارنة بالمطلقين قاطني المحافظات الداخلية، وعند بحث تأثير التفاعل بين كل من الجنس ومنطقة الإقامة معاً في التوافق الاجتماعي خارج الدائرة الأسرية للمطلقين، كشف تحليل التباين ثنائي الاتجاه عن دلالة هذا التفاعل بحسب ما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (١٠)

أثر التفاعل بين الجنس ومنطقة الإقامة في توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين

مصدر التباين	دح	مجموع المربعات	متوسط المربعات	حجم التأثير	قيمة F
الجنس × المنطقة	١	٦٤٤	٦٤٤	٠,٠٤	٤,٦*
الخطأ	١٢١	١٧٠٠٤	١٤٠,٥		
الإجمالي	١٢٥	١٩٧٤٣٨			
الإجمالي المصحح	١٢٤	١٩٥١٣			

* $p < 0.05$

يكشف هذا الجدول عن أن التفاعل بين متغير الجنس ومتغير محافظة الإقامة ذو دلالة لتوافق علاقة المطلقين خارج الإطار القرابي ($p < 0.05$)، ويبلغ حجم تأثير هذا التفاعل (٤٪)، وهي نسبة دالة إحصائياً، وباستقراء متوسطات درجات مجموعات العينة بحسب الجنس ومنطقة الإقامة، يتبين أن مجموعة

الذكور المطلقين الذين يقيمون في المحافظات الخارجية هم الأكثر تعبيراً عن التوافق في علاقاتهم الاجتماعية ($M = 45,2$)، يليهم مجموعة الذكور المطلقين المقيمين في المحافظات الداخلية ($M = 39,1$)، ثم الإناث المطلقات المقيمات في المحافظات الداخلية ($M = 35,7$)، وأخيراً الإناث المطلقات اللاتي يقمن في المحافظات الخارجية ($M = 32,5$). هذه النتيجة تعكس أن الذكور المطلقين هم الأكثر توافقاً في علاقاتهم الاجتماعية مقارنة بالإناث المطلقات، خاصة الذكور الذين يقطنون في المحافظات الخارجية.

أما فيما يخص التفاعل بين التعليم ومنطقة الإقامة - وهو تفاعل دال لتوافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين - فقد سبقت الإشارة إلى أن متغير المنطقة له تأثير جوهري في هذا التوافق؛ إذ إن المطلقين الذين يقطنون المحافظات الخارجية عبروا عن توافق أعلى في علاقاتهم الاجتماعية خارج أسرة التوجيه مقارنة بالمطلقين الذين يقطنون المحافظات الخارجية، كما سبقت الإشارة إلى أن المطلقين الأقل تعليماً عبروا عن هذا التوافق بمتوسط يزيد بفروق جوهريّة على المطلقين الأعلى تعليماً، أما بحسب متغيري منطقة الإقامة والتعليم معاً، فقد كشف تحليل التباين ثنائي الاتجاه عن النتيجة الموضحة في الجدول الآتي:

جدول (١١)

أثر التفاعل بين التعليم والمنطقة في توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين

مصدر التباين	دح	مجموع المربعات	متوسط المربعات	حجم التأثير	قيمة F
التعليم × المنطقة	١	٧٨٩,٢	٧٨٩,٢	٠,٠٥	*٥,٦
الخطأ	١٢١	١٧٠٠٩	١٤٠,٦		
الإجمالي	١٢٥	١٩٧٤٣٨			
الإجمالي المصحح	١٢٤	١٩٥١٣			

* $p < 0.05$

يوضح الجدول أن التفاعل بين منطقة الإقامة والتعليم يؤثر جوهرياً في توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين خارج إطار أسرة التوجيه، وهذا التأثير جوهري؛ بمعنى أنه لا يرجع إلى الصدفة ($p < 0.05$)، وتبلغ قيمة هذا التأثير (٥٪). وقد كشف تحليل البيانات عن أن المطلقين الأقل تعليماً المقيمين في المحافظات الخارجية يأتون في الترتيب الأول من حيث درجة توافقهم في العلاقات الاجتماعية ($M = 42,1$)، يليهم المطلقون الأعلى تعليماً المقيمون في المحافظات الخارجية ($M = 38,8$)، ثم المطلقون الأقل تعليماً الذين يقيمون في محافظات داخلية ($M = 35,8$)، وأخيراً يأتي المطلقون الأعلى تعليماً المقيمون في مناطق داخلية ($M = 28,6$)، أي أن هناك اختلافاً جوهرياً في توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين خارج الإطار الأسري، وذلك بحسب متغيري التعليم ومنطقة الإقامة.

التفاعل الأخير ذو الدلالة لتوافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين خارج إطار الأسرة هو التفاعل بين الدخل ومنطقة الإقامة، حيث كشف تحليل البيانات باستخدام تحليل التباين ثنائي الاتجاه عن النتيجة الموضحة في الجدول الآتي:

جدول (١٢)
أثر التفاعل بين الدخل ومنطقة الإقامة في
توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين

مصدر التباين	دح	مجموع المربعات	متوسط المربعات	حجم التأثير	قيمة F
الدخل × المنطقة	١	٦٥٧	٦٥٧	٠,٠٤	*٤,٤
الخطأ	١٢١	١٧٦٧٧,٤	١٤٦,١		
الإجمالي	١٢٥	١٩٧٤٣٨			
الإجمالي المصحح	١٢٤	١٩٥١٣			

* $p < 0.05$

خلاصة هذا الجدول أن التفاعل بين الدخل ومنطقة الإقامة له تأثير جوهري في توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين (خارج إطار أسرهم)، حيث يبلغ حجم تأثير هذا التفاعل (٤٪)، وهذه نسبة جوهريّة، ولا ترجع إلى المصادفة ($p < .05$)، وقد سبقت الإشارة إلى أن متغير الدخل بمفرده له تأثير جوهري في توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين. النتيجة نفسها فيما يخص متغير محافظة الإقامة، وبحسب هذين المتغيرين معاً، كشف تحليل البيانات عن أن المطلقين الأقل دخلاً المقيمين في محافظات خارجية هم الأعلى توافقاً ($M=1,7$)، أما أقل مجموعات العينة من حيث توافق علاقاتهم خارج الإطار الأسري فهي مجموعة المطلقين الأعلى دخلاً المقيمين في محافظات خارجية ($M=1,3$)، وفيما بين هاتين القيمتين تقع متوسطات درجات مجموعات المطلقين عينة البحث في توافق علاقاتهم الاجتماعية خارج الإطار الأسري، وذلك بحسب متغير الدخل ومحافظة الإقامة.

رابعاً- مجمل التوافق لدى المطلقين:

في النقاط الثلاث السابقة تم عرض النتائج المتعلقة بأبعاد التوافق كل على حدة، وذلك لدى المطلقين عينة البحث، وحتى تتضح الصورة، فإن الجزئية الحالية تتضمن عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن هذه الأبعاد مجتمعة؛ بمعنى مجمل التوافق لدى المطلقين عينة البحث. وإذا كانت الدرجة الكلية لمقياس التوافق المستخدم في هذه الدراسة تراوح بين (٣٣) و (١٦٥) درجة، فإن تحليل البيانات كشف عن أن استجابات المفحوصين ($N = 125$) قد جاءت بمتوسط قدره (٩١) تقريباً، بانحراف معياري (١٢,٥)؛ أي أن متوسط درجة التوافق يعادل (٥٥,٢٪) من الدرجة الكلية للمقياس، وقد راوحت درجات المفحوصين بين (٥٤) و (١١٧) درجة، وهناك مفحوص واحد هو الذي حصل على هذه القيمة الأخيرة. وإذا كانت درجة المفحوصين على مقياس التوافق تعادل (٥٥,٢٪) من الدرجة الكلية، فإن ذلك يعني الانخفاض الواضح

لمؤشرات التوافق لدى المطلقين الذين شملتهم الدراسة، ويختلف متوسط هذا التوافق بحسب خصائص المفحوصين وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (١٣)
مجل التوافق لدى عينة المطلقين

مجموعات العينة	ن	م	ع	قيمة T
الجنس : ذكور	٦٢	٩٢	١٤,١	**٣,٦
إناث	٦٣	٨٩,٥	١٣,١	
السن : ٣٢ سنة فأقل	٨٤	٩١,٧	١٣,١	١,٣
٣٣ سنة فأكثر	٤١	٨٩,١	١٤	
التعليم : أقل من الجامعي	٧٩	٩٢,٨	١٢	*٢,١
جامعي أو أعلى	٤٦	٨٨	١٥	
الدخل: متوسط أو أقل	٦٤	٩٥,٤	١٢	**٣,٧
فوق المتوسط أو أعلى	٦١	٨٧,٤	١١,٨	
محافظة الإقامة: داخلية	٦٥	٨٧,٧	١٢,٢	*٢,١
خارجية	٦٠	٩٢,٥	١٢,٤	
العينة	١٢٥	٩٠,٧	١٢,٥	

**p < 0.01

*p < 0.05

يكشف هذا الجدول عن أن متغير السن هو المتغير الوحيد الذي لا يختلف وفقاً له متوسط مجمل التوافق لدى المطلقين ؛ بمعنى أن المطلقين الأكبر سناً لا يختلفون من حيث متوسط مجمل الدرجة على مقياس التوافق ($p > .05$)، لكن هناك فروقاً جوهرية بين تلك المجموعات بحسب متغيرات الجنس والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة ($p > .05$)؛ حيث يكشف الجدول بوضوح عن أن الذكور هم الأعلى توافقاً ($M = 92$) مقارنة بالإناث ($M = 89.5$)، كما أن المطلقين الأقل تعليمياً هم الأكثر توافقاً ($M = 92.8$) مقارنة بالأعلى

تعليمياً (م = ٨٨)، ويتضح من الجدول أن المطلقين الأقل دخلاً عبرت استجاباتهم عن توافق مرتفع (م = ٩٥,٤) مقارنة بالمطلقين الأعلى دخلاً (م = ٨٧,٤). أخيراً، ومن حيث محافظة الإقامة، يكشف الجدول عن أن المطلقين القاطنين محافظات خارجية هم الأعلى توافقاً (م = ٩٢,٥) مقارنة بالمطلقين القاطنين محافظات داخلية (م = ٨٧,٧). خلاصة هذه الجزئية أن التوافق الإجمالي يزداد بفروق جوهرية لدى المطلقين الذكور، والأقل تعليمياً، والأقل دخلاً والمقيمين بمحافظات خارجية مقارنة بالإناث، والأعلى تعليمياً والأعلى دخلاً، والمقيمين بمحافظات داخلية، بينما لا يختلف التوافق لدى المطلقين باختلاف السن. وعند بحث أثر التفاعل الثنائي بين خصائص المطلقين في الدرجة على مجمل مقياس التوافق، توصلت الدراسة إلى أن هناك سبعة تفاعلات ثنائية ليس لها تأثير جوهري في مجمل توافق المطلقين ($p > 0.05$)، وهذه التفاعلات هي: الجنس × السن، الجنس × الدخل، السن × التعليم، السن × الدخل، السن × المنطقة، التعليم × المنطقة، الدخل × المنطقة. أما التفاعلات الثلاثة الأخرى، فإنها ذات دلالة جوهرية لمجمل توافق المطلقين، وهذه التفاعلات هي:

✳️ الجنس × المنطقة. ✳️ التعليم × المنطقة. ✳️ الدخل × المنطقة.

أي أن متغير المنطقة (محافظة الإقامة، هو العامل المشترك في تلك التفاعلات الثلاثة. وفيما يخص التفاعل بين الجنس والمنطقة، كشف تحليل التباين ثنائي الاتجاه عن النتيجة المبينة في الجدول الآتي:

جدول (١٤)

أثر التفاعل بين الجنس والمنطقة في مجمل التوافق لدى المطلقين

مصدر التباين	دح	مجموع المربعات	متوسط المربعات	حجم التأثير
الجنس × المنطقة	١	١٠٤٧,٤	١٠٤٧,٤	٠,٠٥٣
الخطأ	١٢١	١٨٨٨٥	١٥٦	
الإجمالي	١٢٥	١٠٥٤٧٧٤		
الإجمالي المصحح	١٢٤	٢٢٣٧٧		

*p < 0.05

إن التفاعل بين الجنس والمنطقة (محافظة الإقامة) قد أثر في مجمل توافق المطلقين بما يزيد قليلاً على ٥٪، وهذه النسبة جوهريّة، ولا ترجع إلى المصادفة ($p > 0.05$)، وقد كشف تحليل البيانات عن أن الذكور المقيمين بالمحافظات الخارجية هم أكثر مجموعات العينة من حيث مجمل التوافق ($M = 92.2$)، ثم يليهم مجموعة الذكور المقيمين بالمحافظات الداخلية ($M = 84.7$). من ذلك نتبين أن الإناث المقيمات في المحافظات الداخلية ($M = 89$)، وأخيراً مجموعة الإناث المقيمات في المحافظات الخارجية ($M = 84.7$). من ذلك نتبين أن المطلقين الذكور الذين يقيمون في المحافظات الخارجية هم أكثر مجموعات الذكور توافقاً. أما الإناث المقيمات في المحافظات الداخلية فهن أكثر مجموعات الإناث توافقاً. وفيما يختص التفاعل بين التعليم والمنطقة من حيث تأثير هذا التفاعل في مجمل التوافق لدى المطلقين، كشف تحليل البيانات - باستخدام تحليل التباين ثنائي الاتجاه - عن النتيجة المجملّة في الجدول الآتي:

جدول (١٥)

أثر التفاعل بين التعليم والمنطقة في مجمل التوافق لدى المطلقين

مصدر التباين	دح	مجموع المربعات	متوسط المربعات	حجم التأثير	قيمة F
التعليم × المنطقة	١	٩٩٦,٢	٩٩٦,٢	٠,٠٤٧	*٥,٩٧
الخطأ	١٢١	٢٠١٨٢	١٦٧		
الإجمالي	١٢٥	١٠٥٤٧٧٤			
الإجمالي المصحح	١٢٤	٢٢٣٧٧			

* $p < 0.05$

يكشف الجدول عن أن التفاعل بين التعليم والمنطقة قد أثر تأثيراً جوهرياً في توافق المطلقين بما يعادل (٠,٠٤٧)؛ أي ٥٪ تقريباً، وهذه النسبة دالة ولا ترجع إلى المصادفة ($p > 0.05$)، وبتقسي متوسطات درجات مجموعات العينة على مقياس التوافق بحسب متغير التعليم ومتغير المنطقة، تبين أن الأقل تعليمياً المقيمين في المحافظات الخارجية يأتون في الترتيب الأول ($M = 95,1$)، يليهم الأقل تعليمياً المقيمون في المحافظات الداخلية ($M = 91,2$)، ثم الأعلى تعليمياً المقيمون في المحافظات الداخلية ($M = 90,1$)، كما تبين أن أقل مجموعات العينة تعبيراً عن التوافق هي المجموعة الأعلى تعليمياً التي تقيم في المحافظات الخارجية ($M = 82,2$)؛ أي أنه بالنسبة للمفحوصين الأقل تعليمياً يأتي المطلقون المقيمون في المحافظات الخارجية باعتبارهم أكثر توافقاً، أما بالنسبة للمفحوصين الأعلى تعليمياً، فإن المطلقين المقيمين في المحافظات الداخلية هم الأكثر توافقاً. التفاعل الأخير ذو الدلالة لمجمل التوافق لدى المطلقين عينة البحث هو التفاعل بين الدخل والمنطقة، وقد كشف تحليل البيانات عن أن هذا التفاعل له تأثير من نوع ما على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول (١٦)

أثر التفاعل بين الدخل والمنطقة في مجمل التوافق لدى المطلقين

مصدر التباين	دح	مجموع المربعات	متوسط المربعات	حجم التأثير	قيمة F
الدخل × المنطقة	١	٧٢٤	٧٢٤	٠,٠٣٤	*٤,٢
الخطأ	١٢١	٢٠٧٨٨	١٧٢		
الإجمالي	١٢٥	١٠٥٤٧٧٤			
الإجمالي المصحح	١٢٤	٢٢٣٧٧			

* $p < 0.05$

يكشف الجدول عن أن التفاعل بين الدخل والمنطقة (محافظة الإقامة) قد أثر في مجمل التوافق لدى المطلقين بنسبة (٠,٠٣٤)؛ أي ما يزيد قليلاً على (٣٪)، وهذه النسبة دالة إحصائياً ولا ترجع إلى المصادفة ($p > 0.05$)، أما عن متوسطات درجات مجموعات العينة في التوافق بحسب هذين المتغيرين (الدخل والمنطقة) فقد كشف التحليل الإحصائي للبيانات عن أن المفحوصين الأقل دخلاً المقيمين في المحافظات الخارجية هم الأكثر توافقاً ($M = 95$)، أما أقل مجموعات العينة توافقاً، فهي مجموعة المطلقين الأعلى دخلاً المقيمين في المحافظات الخارجية ($M = 84$)، وفيما بين هاتين القيمتين تقع مجموعة المطلقين الأقل دخلاً المقيمين في المحافظات الداخلية ($M = 91,2$)، وكذلك مجموعة المطلقين الأعلى دخلاً المقيمين أيضاً في المحافظات الداخلية ($M = 90,4$).

خامساً- مقارنة بين المطلقين والمتزوجين من حيث التوافق :

عرضت الدراسة في النقاط الأربع السابقة التوافق لدى عينة المطلقين ($N = 125$)، وذلك من حيث التوافق الانفعالي، توافق العلاقة بأسرة التوجيه (الأسرة الأصلية للزوج / الزوجة)، توافق العلاقة بالآخرين خارج الإطار

الأسري، ثم مجمل التوافق، وكان من الواضح الانخفاض النسبي للتوافق لدى المطلقين. إن التساؤل الذي يحتاج إلى إجابة هو: ما واقع التوافق لدى المتزوجين؟ وهل يختلف التوافق في شدته ومجاليه بحسب الحالة الاجتماعية (مطلق، متزوج)؟ ما مدى هذا الاختلاف وما مجاله إن وجد؟... قبل عرض النتائج التي تعكس المقارنة بين مجموعات عينة المطلقين ومثيلتها من مجموعات عينة المتزوجين، من الضروري توضيح نتيجة أساسية توصلت إليها الدراسة بخصوص الأبعاد الأساسية للتوافق لدى العيّنتين ككل، وهذا ما يلخصه الجدول الآتي:

جدول (١٧)

الفروق بين عينة المطلقين وعينة المتزوجين من حيث التوافق

قيمة T	عينة المتزوجين (ن=١٢٥)		عينة المطلقين (ن=١٢٥)		التوافق
	م	ع	م	ع	
١,٠٣	٢١,٥	٥,٤	٢٢,٢	٥,٦	التوافق الانفعالي
*٢,٩	٣١,٧	٥,٣	٣٣,٥	٥,١	توافق العلاقات الأسرية
١,٧	٣٧,٧	١٢,٥	٣٥,٠٤	١١,٦	توافق العلاقة بالمجتمع
٠,٧	٩١	١٣,٤	٩٠,٧	١٢,٥	مجمل التوافق

*p < 0.05

ففيما يخص التوافق الانفعالي، يكشف الجدول عن أن عينة المطلقين حققت متوسطاً قدره (٢٢,٢) بانحراف معياري (٥,٦)، وقد كشف تحليل البيانات عن أن عينة المتزوجين حققت متوسطاً متقارباً جداً (٢١,٥)، بانحراف معياري (٥,٤)، ولا توجد فروق جوهرية بين عينة المطلقين وعينة المتزوجين فيما يخص التوافق الانفعالي كأحد أبعاد التوافق ($T = 1.30$. $p > 0.05$)، ومعنى ذلك أن المطلقين لا يختلفون عن المتزوجين من حيث القلق، الخوف، التوتر،

الصراع الداخلي، الشعور بالذنب، الحزن، الندم، سرعة الاستثارة، عدم الرضا الداخلي، الإحساس بافتقاد أشياء كثيرة في الحياة. إن هذه السلوكيات توجد بالدرجة نفسها لدى عينة المطلقين وعينة المتزوجين. وإذا كان ذلك على مستوى العينتتين ككل، فإن النتيجة نفسها قد كشف عنها تحليل البيانات على مستوى المجموعات الفرعية المتناظرة بكل عينة. على سبيل المثال، تبين أن مجموعة الذكور في عينة المطلقين حققت متوسطاً قدره (٢٢,٢) بانحراف معياري (٥,٢)، أما مجموعة الذكور في عينة المتزوجين فقد حققت متوسطاً قدره (٢١,٧) بانحراف معياري (٥,٧)، ومن الواضح التقارب الشديد جداً بين المجموعتين، ومن ثم لا توجد فروق جوهرية بينهما. هذه النتيجة - وأعني بها عدم وجود فروق جوهرية - تنطبق على مجموعات الطلاق ومجموعات المتزوجين بحسب متغيرات الجنس، السن، التعليم، الدخل، محافظة الإقامة.

أما فيما يخص توافق العلاقة بالأسرة الأصلية (أسرة التوجيه)، بوصفها أحد أبعاد التوافق التي بحثتها الدراسة الحالية، فقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مختلفة بعض الشيء، وكما يتضح من الجدول السابق، توجد فروق جوهرية بين عينة المطلقين ($m=23,5$) وعينة المتزوجين ($m=31,7$)؛ أي أن الفروق لصالح مجموعة المطلقين. وفيما وراء هذه النتيجة كشفت المعطيات الإحصائية عن وجود فروق جوهرية بين بعض مجموعات عينة المطلقين والمجموعات المناظرة من عينة المتزوجين بحسب متغيرات التعليم والدخل ومنطقة الإقامة، وذلك في حدود ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (١٨)

مقارنة بين المطلقين والمتزوجين من حيث توافق العلاقة
بالأسرة الأصلية بحسب متغيرات التعليم والدخل ومنطقة الإقامة

قيمة T	عينة المتزوجين (ن=١٢٥)		عينة المطلقين (ن=١٢٥)		متغيرات
	م	ع	م	ع	
**٣,٤	٣١,٥	٤,١	٣٤,٢	٥,٥	التعليم: أقل من الجامعي
٠,٠١	٣٢	٤,٩	٣٢,٧	٥	جامعي أو أعلى
**٣,٨	٤٠,٦	١١,٦	٣٤,٧	٤,٢	الدخل: متوسط أو أقل
١,٥	٣٤,٧	١٢,٨	٣٢,٦	٥,٤	أعلى من المتوسط
*٢,٣	٣٧,٧	١٢	٣٢	٥,٤	المنطقة: داخلية
*٢,٨	٣١,٤	٥,٤	٣٣	٥,١	خارجية

**p < 0.01

*p < 0.05

نتبين من الجدول أن المطلقين الأقل تعليمياً أكثر تعبيراً عن توافق العلاقة بأسرة التوجيه (م = ٣٤,٢) مقارنة بالمتزوجين الأقل تعليمياً (م = ٣١,٢)، ومن حيث الدخل يوضح الجدول أن المطلقين الأقل دخلاً عبروا عن توافق أقل في العلاقة مع أسرهم الأصلية (م = ٣٤,٧) مقارنة بالمتزوجين الأقل دخلاً (م = ٤٠,٦)، أما من حيث محافظة الإقامة، فإن الجدول يوضح أن المطلقين القاطنين في المحافظات الداخلية عبروا عن توافق أقل في العلاقة بأسرهم الأصلية (م = ٣٢) مقارنة بالمتزوجين القاطنين في المحافظات نفسها (م = ٣٢). خلاصة هذه الجزئية أن مجموعة المطلقين ذات التعليم الأقل عبرت عن توافق أعلى مع أسرهم الأصلية مقارنة بمجموعة المتزوجين ذات المستوى التعليمي نفسه، فالفارق هنا لصالح مجموعة المطلقين، الأمر يختلف على مستوى متغير الدخل ومتغير محافظة الإقامة؛ إذ إن مجموعة المطلقين الأقل دخلاً عبرت عن توافق أقل مع أسرهم الأصلية مقارنة بمجموعة المتزوجين

الأقل دخلاً، كما أن مجموعة المطلقين المقيمين في محافظات داخلية عبرت عن توافق أقل مع أسرهم الأصلية مقارنة بمجموعة المتزوجين المقيمين في المحافظات نفسها، فالفارق هنا لصالح مجموعة المتزوجين. ($p < 0.05$) وعلى مستوى العلاقة بالآخرين خارج الإطار الأسري كشفت الدراسة عن أن التوافق في تلك العلاقة لا يختلف بين المجموعتين (المطلقين والمتزوجين) بحسب متغيرات الجنس والسن والدخل ($p > 0.05$)، بينما يختلف بحسب متغير التعليم ومتغير محافظة الإقامة، وذلك في حدود ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (١٩)

الفروق بين المطلقين والمتزوجين من حيث توافق العلاقات الاجتماعية خارج الإطار الأسري بحسب متغيري التعليم ومنطقة الإقامة

متغيرات	عينة المطلقين (ن=١٢٥)		عينة المتزوجين (ن=١٢٥)		قيمة T
	ع	م	ع	م	
التعليم: أقل من الجامعي	١١,٦	٣٦,٦	١١,٢	٤٠,٥	*٢,١
جامعي أو أعلى	١١,٣	٣٣	١٣,٢	٣٢,٨	٠,٠١
المنطقة: داخلية	١١,٣	٣٢,٤	١٢	٣٧,٧	*٢,٣
خارجية	١١,٦	٣٦,٥	١٣,٣	٣٧,٨	٠,٦

* $p > 0.05$

وكما هو واضح من الجدول، فإن التوافق ينخفض بفروق جوهرية لدى المطلقين الأقل تعليمياً ($م = ٣٦,٦$) مقارنة بالمتزوجين الأقل تعليمياً ($م = ٤٠,٥$)، والفارق بين المتوسطين دال إحصائياً ($p > 0.05$)؛ أما المفحوصون ذوو التعليم الجامعي أو أعلى، فلا يوجد فرق جوهري بين المطلقين والمتزوجين من حيث توافق العلاقات الاجتماعية خارج الإطار الأسري ($p > 0.05$)؛ إذ إن مجموعة المطلقين الأعلى تعليمياً حققت متوسطاً قدره (٣٣)، وهذه القيمة نفسها تقريباً

للمتوسط الذي حققته مجموعة المتزوجين الأعلى تعليمًا. أما على مستوى متغير المنطقة (محافظة الإقامة)، فإن الجدول يوضح انخفاض التوافق لدى مجموعة المطلقين القاطنين محافظات داخلية ($M=32,4$)، مقارنة بمجموعة المتزوجين القاطنين بالمحافظات نفسها ($M=37,7$)، وهذا يعني بوضوح أن الفروق لصالح مجموعة المتزوجين ($p > 0.05$)، أما المفحوصون الذين يقطنون المحافظات الخارجية، فلا يوجد فرق جوهري بين المطلقين والمتزوجين من حيث توافق العلاقات الاجتماعية خارج الإطار الأسري ($p > 0.05$).

أخيراً، وعلى مستوى مجمل التوافق، كشف تحليل البيانات عن عدم وجود فروق جوهريّة بين عينة المطلقين وعينة المتزوجين، سواء على مستوى العيّنتين مجتمعيتين، أو على مستوى المجموعات المتناظرة في العيّنتين أيّاً كان المتغير أساس التصنيف ($p > 0.05$). لقد تبين مثلاً أن متوسط درجة عينة المطلقين على مجمل مقياس التوافق ($90,7$) درجة بانحراف معياري ($12,5$) مقابل (91) متوسط درجة عينة المتزوجين بانحراف معياري ($13,4$)، وكما هو واضح تكاد تتطابقان من حيث متوسط درجة مجمل التوافق، ومن ثم، فإن الفروق غير جوهريّة ($T=0.07, p > 0.05$). النتيجة نفسها كشفت عنها الدراسة فيما يخص الفروق بين المجموعات المتناظرة في كلتا العيّنتين بحسب متغيرات الجنس والسن ومستوى التعليم والدخل ومحافظة الإقامة.

سابعاً - مناقشة النتائج:

كثيراً ما يكون الطلاق مشكلة اجتماعية تهدد كيان الأسرة، وكثيراً ما تكون له انعكاسات سلبية على الزوجين والأبناء من المنظور الاجتماعي والاقتصادي والسيكولوجي والتربوي، وإذا كان تزايد معدلات الطلاق أصبح ظاهرة في معظم المجتمعات، فإن المجتمع الكويتي لا يثنى عن هذه القاعدة؛ الأمر الذي يستلزم اهتمام البحث العلمي بمشكلة الطلاق وما يترتب عليها من سوء التوافق. وقد اهتمت هذه الدراسة برصد التوافق وتحليله لدى عينة من هؤلاء المطلقين الكويتيين مقارنة بعينة أخرى من المتزوجين (غير المطلقين)، وحاولت أن

تستبين مستوى التوافق لدى المطلقين، ومعرفة إذا ما كانت هناك فروق بين الجنسين من حيث التوافق، وكذلك معرفة العلاقة بين توافق المطلقين وخصائصهم الديموجرافية من حيث السن والدخل والمستوى التعليمي ومنطقة الإقامة، أما المحور الأخير والأساسي في هذه الدراسة فهو مدى اختلاف المطلقين عن المتزوجين من حيث التوافق، مع رصد شدة هذا الاختلاف ومجاليه إن وجد. وإذا كان التوافق هو المتغير الأساسي في تلك الدراسة، فإنه يتمثل في ثلاثة أبعاد هي: التوافق الانفعالي أساساً للتوافق الذاتي، التوافق في إطار العلاقات القربانية؛ (بمعنى علاقة المطلق/المطلقة مع أسرة التوجيه الأسرة الأصلية لكل من الزوج/ الزوجة)، التوافق في إطار العلاقات غير القربانية؛ بمعنى علاقة المطلقين بأفراد المجتمع مثل زملاء العمل والأصدقاء وغيرهم. إن تعرف التوافق لدى المطلقين مقارنة بغير المطلقين يحقق فهماً أفضل لمشكلة اجتماعية قائمة في المجتمع الكويتي، تتمثل في تزايد معدلات الطلاق؛ الأمر الذي قد يساعد في بلورة استراتيجيات فعالة للتعامل مع تلك المشكلة.

تمحورت نتائج هذه الدراسة حول خمس نقاط أساسية هي: التوافق الانفعالي لدى المطلقين، توافق علاقة المطلقين بأسرهم الأصلية، توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين خارج الإطار الأسري، مجمل التوافق لدى المطلقين، وأخيراً مقارنة بين المطلقين والمتزوجين من حيث التوافق. فيما يخص المحور الأول: التوافق الانفعالي لدى المطلقين كشفت الدراسة عن ضعف مستوى هذا التوافق بدرجة ملحوظة؛ فقد جاء متوسط استجاباتهم بما يعادل (٤٢,٤٪) من مجمل الدرجة على بنود مقياس التوافق الانفعالي، وتنسحب تلك النتيجة على العينة ككل، وكذلك على مجموعات العينة بحسب متغيرات الجنس والسن والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة، ولا توجد فروق جوهرية بين أي مجموعتين من حيث متوسط درجة التوافق الانفعالي ($p > 0.05$)؛ أي أن انخفاض التوافق الانفعالي لدى المطلقين هو صفة عامة بصرف النظر عن الجنس أو السن أو التعليم أو الدخل أو محافظة الإقامة، وهذا

الانخفاض يعني الوجود الملموس لمشاعر القلق والخوف والتوتر، كما يعني الشعور بالذنب والندم وسرعة الانفعال وكذلك خبرة الصراع الداخلي والإحساس بعدم الرضا لدى المطلقين بوجه عام. إن انخفاض التوافق الانفعالي لدى المطلقين قد يكون له ما يبرره، لكن المثير في النتائج هو ما توصلت إليه الدراسة - بحسب ما سنوضح فيما بعد- بشأن انخفاض التوافق الانفعالي بين المتزوجين أيضاً، وأنه لا توجد فروق جوهرية بين المطلقين والمتزوجين في هذا الشأن؛ بمعنى أكثر وضوحاً، يبدو التوافق الانفعالي منخفضاً بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية، وقد يفسر ذلك بالضغوط الحياتية المعاصرة وتعدّد الحياة بدرجة لا تجدي معها الرفاهية، كما قد يفسر بجوانب في سيكولوجية الشخصية الكويتية؛ حيث أثبتت دراسة حديثة أن الشبان الكويتيين أقل تفاؤلاً وأكثر تشاؤماً مقارنة بالشبان الأمريكيين^(٤٤).

وفيما يخص المحور الثاني: توافق علاقة المطلقين بأسرهم الأصلية، كشفت الدراسة عن أن المطلقين عينة البحث عكست استجاباتهم متوسطاً يعادل (٦٣,٤٪) من مجمل درجة بنود التوافق الأسري، ولا توجد فروق بين مجموعات عينة المطلقين من حيث التوافق مع أسرة التوجيه بحسب متغيرات الجنس والسن ومحافظة الإقامة ($p > 0.05$)، لكن هناك فروقاً جوهرية بين تلك المجموعات بحسب متغير التعليم ومتغير الدخل ($p > 0.05$)، حيث يزداد توافق العلاقة بالأسرة الأصلية لدى المطلقين الأقل تعليماً مقارنة بالمطلقين الأعلى تعليماً، كما يزداد هذا التوافق بين المطلقين الأقل دخلاً مقارنة بالمطلقين الأعلى دخلاً، علماً بأن ذلك على مستوى العينة ككل، لكن عند أخذ متغير الجنس في الاعتبار، كشفت النتائج عن أن التفاعل بين متغير الدخل ومتغير الجنس له دلالة إحصائية في توافق علاقة المطلقين بأسرهم الأصلية؛ إذ إن حجم تأثير هذا

Ahmed Abdel - Khalek, & David Lester. (2006), " *Optimism and Pessimism* (٤٤) *in Kuwaiti and American College Students*" International Journal of Social Psychiatry, Vol 52 (2). Pp. 110 - 126.

التفاعل في التوافق الأسري يبلغ (٦٪)، وهذه القيمة جوهريّة ولا ترجع إلى المصادفة ($p > 0.05$)، وباستقراء متوسطات درجات مجموعات العينة على بنود التوافق الأسري بحسب هذين المتغيرين - الجنس والدخل - تبين أهمية الدخل في التوافق الأسري لدى الإناث المطلقات، إذ إن مجموعة الإناث المطلقات الأعلى دخلاً تنصدر جميع المجموعات من حيث التوافق الأسري، أما مجموعة الإناث المطلقات الأقل دخلاً فإنها تأتي في الترتيب الأخير من حيث التوافق الأسري، وعلى مستوى الذكور المطلقين كانت النتيجة مختلفة؛ إذ إن المطلقين الذكور الأقل دخلاً عكست استجاباتهم متوسطاً مرتفعاً مقارنةً بنظرائهم الأعلى دخلاً. لكن يبقى هناك تفسير للنتيجة القائلة بأن المطلقين الأقل دخلاً والأقل تعليماً عبروا عن توافق أعلى مع أسرهم الأصلية مقارنةً بالأعلى دخلاً والأعلى تعليماً، وخلاصة هذا التفسير هي أن تصنيف (الأقل دخلاً) لا يعني الفقر المدقع ولا يعني افتقار الحد الأدنى لمقومات المعيشة، وإنما يعني - في هذه الدراسة - الذين يقل دخلهم الشهري عن (٦١٤) ديناراً كويتياً أو يساوي هذا المبلغ، وقد يقل الدخل عن ذلك، لكن متطلبات المعيشة متوافرة بكفاءة شديدة (كالمطلقين الذين يعيشون مع الآباء والأمهات الأثرياء...)، كما أن المطلقين والمطلقات الأقل دخلاً والأقل تعليماً يكونون عادةً من صغار السن، وكثيراً ما تؤكد التقاليد الاجتماعية والثقافية في المجتمع الكويتي تعاطف الأسرة مع مثل هؤلاء الأبناء في ظروف طلاقهم، ليس من منظور التشجيع على الطلاق، ولكن من منظور الدعم والموازنة كمحاولة للتخفيف من آثار الطلاق، ومساعدة الأبناء المطلقين في الحصول على حقوقهم، قد توجه الأسرة بعض اللوم أو الانتقاد للابن أو الابنة، لكن يبقى تعاطي الأسرة مع الأبناء المطلقين قائماً، ومن الطبيعي أن تتدعم علاقات الأبناء المطلقين بأسرهم الأصلية؛ في إطار هذا التعاطف من جانب الأسرة، وحاجة هؤلاء الأبناء إلى الدعم والموازنة.

المحور الثالث في نتائج هذه الدراسة هو توافق علاقة المطلقين بالمجتمع؛ أي توافق علاقتهم بالأشخاص خارج إطار أسرهم الأصلية. وقد

كشفت الدراسة عن أن متوسط درجة عينة المطلقين يعادل ٥٤٪ تقريباً من الدرجة الكلية للبنود التي تقيس هذا التوافق، وتوجد فروق جوهريّة بين مجموعات العينة بحسب متغيرات الجنس والسن والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة ($p > 0.05$)، حيث يزداد توافق العلاقة بالمجتمع لدى المطلقين الذكور، والأصغر سناً، والأقلّ تعليماً، والأقلّ دخلاً، والمقيمين في المحافظات الخارجية مقارنة بمجموعة المطلقين الإناث، والأكبر سناً، والأعلى تعليماً، والأعلى دخلاً، والمقيمين في المحافظات الداخلية. هنا يبدو تأثير ثقافة المجتمع واضحاً فيما يخص الفروق بين الجنسين، إذ إن التقاليد الاجتماعية تفرض نوعاً من القيود على المرأة المطلقة في علاقتها بالآخرين، وهناك نظرة اجتماعية سلبية للمرأة المطلقة التي لها علاقات اجتماعية واسعة حتى ولو كانت علاقات مهنية غير معيبة. إن تقييد حرية المرأة المطلقة لا يقابله تقييد حرية الرجل المطلق، بل على العكس قد تزداد حرية الرجل المطلق في علاقاته بالمجتمع، وقد يجد تشجيعاً للبحث عن زوجة أخرى، أو على الأقل لا تواجهه تلك النظرة السلبية التي تواجه المرأة المطلقة. وعند بحث أثر التفاعل بين خصائص عينة البحث في توافق علاقاتهم خارج إطار أسرة التوجيه، تبين أنه من بين عشرة تفاعلات هناك أربعة تفاعلات ذات دلالة إحصائية، وتشمل هذه التفاعلات التفاعل بين الجنس وكل من التعليم ومنطقة الإقامة، وكذلك التفاعل بين منطقة الإقامة وكل من التعليم والدخل. فبحسب التفاعل بين الجنس والتعليم، تبين أن مجموعة الإناث الأعلى تعليماً قد حققت متوسطاً أعلى، أما أقل المجموعات فهي مجموعة الإناث الأقلّ تعليماً، العكس كان واضحاً في مجموعة الذكور، وهنا تتضح أهمية التعليم في توافق الإناث المطلقات مع المجتمع، فمع التعليم المرتفع تتاح للمرأة فرص أفضل في العمل والعلاقات الاجتماعية، كما أن المرأة الأعلى تعليماً قد تمتلك الوعي الأفضل باستخدام الموارد واستثمار الفرص التي من شأنها تدعيم التوافق والتغلب على التحديات التي تعرقه. أما بحسب التفاعل بين الجنس ومنطقة الإقامة، فقد تبين أن

مجموعة الذكور المطلقين الذين يقيمون في المحافظات الخارجية هم الأكثر تعبيراً عن التوافق في علاقاتهم الاجتماعية، يليهم مجموعة الذكور المطلقين المقيمين في المحافظات الداخلية، ثم الإناث المطلقات المقيمات في المحافظات الداخلية، وأخيراً الإناث المطلقات اللائي يقمن في المحافظات الخارجية، هذه النتيجة تعكس أن الذكور المطلقين هم الأكثر توافقاً في علاقاتهم الاجتماعية مقارنة بالإناث المطلقات، خاصة الذكور الذين يقطنون المحافظات الخارجية، ويمكن تفسير انخفاض مؤشر التوافق الاجتماعي لدى الإناث المقيمات في المناطق الخارجية بشدة التمسك بالتقاليد التي تفرض على المرأة المطلقة، فإذا كانت تلك التقاليد موجودة في المجتمع الكويتي عموماً، فإنها أشد صرامة في مجتمعات المناطق الخارجية التي مازال الكثير من المواطنين فيها يتمسكون أكثر بالتقاليد البدوية المحافظة، بما فيها وضع قيود على انفتاح المرأة في علاقاتها الاجتماعية.

أما فيما يخص التفاعل بين التعليم ومنطقة الإقامة فقد تبين أن المطلقين الأقل تعليمياً المقيمين في المحافظات الخارجية يأتون في الترتيب الأول من حيث توافق علاقاتهم مع المجتمع، يليهم المطلقون الأعلى تعليمياً المقيمون في المحافظات الخارجية، ثم المطلقون الأقل تعليمياً الذين يقيمون في محافظات داخلية، وأخيراً يأتي المطلقون الأعلى تعليمياً المقيمون في مناطق داخلية. أخيراً، وفيما يخص التفاعل بين الدخل ومنطقة الإقامة، تبين أنه يؤثر في توافق العلاقات الاجتماعية للمطلقين (خارج إطار أسرهم)، بنسبة (٤٪) كما تبين أن المطلقين الأقل دخلاً المقيمين في محافظات خارجية هم الأعلى توافقاً، أما أقل مجموعات العينة من حيث توافق علاقاتهم خارج الإطار الأسري فهي مجموعة المطلقين الأعلى دخلاً المقيمين في محافظات خارجية.

المحور الرابع في نتائج تلك الدراسة هو مجمل التوافق لدى المطلقين، وقد كشفت النتائج عن أن متوسط درجة المفحوصين يعادل (٥٥,٢٪) من الدرجة الكلية للمقياس، وهذا يعني الانخفاض الواضح لمؤشرات التوافق لدى

المطلقين الذين شملتهم الدراسة، ولا يختلف المطلقون من حيث مجمل التوافق بحسب متغير السن؛ بمعنى أن المطلقين الأكبر سناً لا يختلفون عن المطلقين الأصغر سناً من حيث متوسط مجمل الدرجة على مقياس التوافق، لكن هناك فروقاً جوهرية بين تلك المجموعات بحسب متغيرات الجنس والتعليم والدخل ومحافظة الإقامة ($p > 0.05$)؛ حيث يزداد التوافق الإجمالي بفروق جوهرية لدى المطلقين الذكور، والأقل تعليمياً، والأقل دخلاً، والمقيمين بمحافظات خارجية، مقارنة بالإناث، والأعلى تعليمياً والأعلى دخلاً، والمقيمين بمحافظات داخلية، كما تبين أنه من بين عشرة تفاعلات، هناك ثلاثة تفاعلات ذات دلالة إحصائية لمجمل توافق المطلقين تتمثل في التفاعل بين منطقة الإقامة وكل من الجنس والتعليم والدخل، فبحسب التفاعل بين الجنس كشفت الدراسة عن حجم تأثير قدره (٥٪) في مجمل توافق المطلقين، ويأتي المطلقون الذكور المقيمون في مناطق خارجية في الترتيب الأول، يليهم الذكور المقيمون بالمحافظات الداخلية، ثم الإناث المقيمات في المحافظات الداخلية، وأخيراً مجموعة الإناث المقيمات في المحافظات الخارجية؛ أي أن المطلقين الذكور الذين يقيمون في المحافظات الخارجية هم أكثر مجموعات الذكور توافقاً، أما الإناث المقيمات في المحافظات الداخلية فهن أكثر مجموعات الإناث توافقاً. وفيما يخص التفاعل بين التعليم والمنطقة من حيث تأثير هذا التفاعل في مجمل التوافق لدى المطلقين، كشفت الدراسة عن أنه يؤثر في مجمل توافق المطلقين بقيمة (٥٪) تقريباً، كما تبين أن المطلقين الأقل تعليمياً المقيمين في المحافظات الخارجية عبروا عن توافق أعلى، يليهم المطلقون الأقل تعليمياً المقيمون في المحافظات الداخلية، ثم المطلقون الأعلى تعليمياً المقيمون في المحافظات الداخلية، أما أقل مجموعات العينة تعبيراً عن التوافق فهي المجموعة الأعلى تعليمياً التي تقيم في المحافظات الخارجية؛ أي أنه بالنسبة للمفحوصين الأقل تعليمياً يأتي المطلقون المقيمون بالمحافظات الخارجية باعتبارهم أكثر توافقاً، أما بالنسبة للمفحوصين الأعلى تعليمياً، فإن المطلقين المقيمين في المحافظات

الداخلية هم الأكثر توافقاً. التفاعل الأخير ذو الدلالة لمجمل التوافق لدى المطلقين عينة البحث هو التفاعل بين الدخل والمنطقة، حيث تبين أنه يؤثر في مجمل توافق المطلقين بما يزيد قليلاً على (٣٪)، كما تبين أن المفحوصين الأقل دخلاً المقيمين في المحافظات الخارجية هم الأكثر توافقاً، أما أقل مجموعات العينة توافقاً، فهي مجموعة المطلقين الأعلى دخلاً المقيمين في المحافظات الخارجية، يليهم مجموعة المطلقين الأقل دخلاً المقيمين في المحافظات الداخلية، وأخيراً مجموعة المطلقين الأعلى دخلاً المقيمين أيضاً في المحافظات الداخلية.

المحور الأخير في نتائج تلك الدراسة هو المقارنة بين عينة المطلقين وعينة المتزوجين من حيث التوافق. في هذا الخصوص كشفت الدراسة عن أنه لا توجد فروق جوهرية بين العينتين من حيث التوافق الانفعالي بوصفه أحد أبعاد التوافق ($T = 1.30, p > 0.05$)، ومعنى ذلك أن المطلقين لا يختلفون عن المتزوجين من حيث القلق، الخوف، التوتر، الصراع الداخلي، الشعور بالذنب، الحزن، الندم، سرعة الاستثارة، عدم الرضا الداخلي، الإحساس بافتقار أشياء كثيرة في الحياة. إن هذه السلوكيات توجد بالدرجة نفسها لدى عينة المطلقين وعينة المتزوجين. وتنطبق هذه النتيجة على العينتين ككل مثلما تنطبق على المجموعات الفرعية المتناظرة بكل عينة (مجموعة الذكور في عينة المطلقين لا تختلف عن مجموعة الذكور في عينة المتزوجين. المنطق نفسه فيما يخص مجموعتي الإناث في العينتين، وكذلك جميع المجموعات الفرعية في العينتين بحسب متغيرات، السن، التعليم، الدخل، محافظة الإقامة). النتيجة نفسها تنطبق على مجمل التوافق؛ بمعنى أنه لا توجد فروق بين عينة المطلقين وعينة المتزوجين في متوسط الدرجة على مقياس التوافق. أما فيما يخص توافق العلاقة بالأسرة الأصلية (أسرة التوجيه)، فقد كشفت الدراسة عن فروق لصالح مجموعة المطلقين، كما كشفت المعطيات الإحصائية عن وجود فروق جوهرية بين بعض مجموعات عينة المطلقين والمجموعات المتناظرة من عينة

المتزوجين بحسب متغيرات التعليم والدخل ومنطقة الإقامة؛ إذ إن مجموعة المطلقين ذات التعليم الأقل عبرت عن توافق أعلى مع أسرهم الأصلية مقارنة بمجموعة المتزوجين ذات المستوى التعليمي نفسه، فالفارق هنا لصالح مجموعة المطلقين؛ الأمر يختلف على مستوى متغير الدخل ومتغير محافظة الإقامة؛ إذ إن مجموعة المطلقين الأقل دخلاً عبرت عن توافق أقل مع أسرهم الأصلية مقارنة بمجموعة المتزوجين الأقل دخلاً، كما أن مجموعة المطلقين المقيمين في محافظات داخلية عبرت عن توافق أقل مع أسرهم الأصلية مقارنة بمجموعة المتزوجين المقيمين في المحافظات نفسها، فالفارق هنا لصالح مجموعة المتزوجين ($p > 0.05$).

وعلى مستوى توافق العلاقة بالآخرين خارج الإطار الأسري كشفت الدراسة عن أن التوافق في تلك العلاقة لا يختلف بين المجموعتين (المطلقين والمتزوجين) بحسب متغيرات الجنس والسن والدخل ($p > 0.05$)، بينما يختلف بحسب متغير التعليم ومتغير محافظة الإقامة ($p > 0.05$)؛ إذ إن التوافق ينخفض بفروق جوهرية لدى المطلقين الأقل تعليمياً مقارنة بالمتزوجين الأقل تعليمياً، أما المفحوصون ذوو التعليم الجامعي أو أعلى، فلا يوجد فرق جوهري بين المطلقين والمتزوجين من حيث توافق العلاقات الاجتماعية خارج الإطار الأسري ($p > 0.05$)، ومن حيث متغير المنطقة (محافظة الإقامة)، كشفت الدراسة عن انخفاض التوافق لدى مجموعة المطلقين القاطنين محافظات داخلية مقارنة بمجموعة المتزوجين القاطنين بالمحافظات نفسها، وهذا يعني بوضوح أن الفروق لصالح مجموعة المتزوجين. أما المفحوصون الذين يقطنون المحافظات الخارجية، فلا يوجد فرق جوهري بين المطلقين والمتزوجين من حيث توافق العلاقات الاجتماعية خارج الإطار الأسري ($p > 0.05$).

بناءً على هذه النتائج، ومع التسليم بأن تجربة الطلاق تجعل الفرد عرضة لسوء التوافق - فإن ذلك ليس من منظور الحتمية، فالعلاقة بين الطلاق وانخفاض التوافق ليست علاقة خطية Linear، وإنما تتدخل فيها عوامل متعددة

تعزز التوافق أو سوء التوافق، وبحسب الأدبيات السابقة، فإن تلك العوامل تتمثل في مدى الأمن في علاقة المطلقين بالقرين السابق^(٤٥)، حيث تزداد بعض مؤشرات توافق المطلقين كلما كانوا لا يشعرون بالخطر تجاه القرين السابق، كما أن توافق المطلقين يتأثر بمدى التعاون بين الطرفين (المطلق والمطلقة)، وذلك عندما توجد معطيات أو ظروف تتيح أو تفرض هذا التعاون دون ضغط أو إجبار، كما تزداد احتمالات التوافق كلما مرت فترة أطول على حدوث الطلاق، وكلما انخفض مستوى الصراع بين الطرفين، وكلما أدرك أحدهما أن الطرف الآخر يبدي تعاوناً أو تفهماً بشأن القضايا المشتركة، وعدم تدخل طرف معين في القضايا المتعلقة بالطرف الآخر^(٤٦)، وقد يكون الطلاق في بعض الحالات خبرة يستعيد فيها الفرد ذاته ويجد المعنى في الحياة والتخلص من مشكلات استعصت على الحل وأثقلت كاهله، وفي هذه الحالات يمكن أن يكون الطلاق من عوامل التوافق^(٤٧)، كما يتأثر توافق المطلقين بمواردهم الشخصية والدعم الذي يتلقونه وكفاءة علاقاتهم الاجتماعية^(٤٨)؛ حيث يزداد التوافق كلما ازدادت الموارد الشخصية وامتلك المطلق / المطلقة مهارات استخدامها،

(٤٥) Heidi H. Cary. (2001), "Attachment Status and Post-divorce Adjustment in Women". Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 61 (8-b), pp. 44 - 45.

(٤٦) Cynthia Ann Phelps. (2002), " Divorce Adjustment and the Coparenting Relationship: An Exploration of the Relationships Between Time, Adjustment, Communication, and Interaction". Dissertation Abstracts International Section A: Humanities and Social Sciences, Vol 63 (1-A),. PP. 365.

(٤٧) Deborah L.& Bevvino, Bruce S. Sharkin. (2003), " Divorce Adjustment as a Function of Finding Meaning and Gender Differences". Journal of Divorce & Remarriage Vol. 39 (3-4) PP. 81 - 97.

(٤٨) Lisbet Oygard. (2004), " Divorce Support Group: What Is the Role of the Participants' Personal Capital Regarding Adjustment to Divorce". Journal of Divorce & Remarriage Vol. 40 (3-4) pp. 103 - 119.

وكلما كانت هناك علاقات اجتماعية مشبعة، ويتأثر التوافق أيضاً بمدى تقدير الذات وسلوك حماية الذات، والعلاقة بالأطفال في حالة وجودهم، حيث يزيد التوافق كلما ارتفع تقدير الذات والتزم الفرد سلوك حماية الذات، وكانت هناك علاقة طيبة أو مشبعة مع الأطفال^(٤٩)، كما تشير البحوث العلمية أيضاً إلى أن توافق المطلقين يتأثر بمجموعة معقدة ومتعددة من المتغيرات والملازم في النظام الأسري، ويندرج تحت ذلك الصراع قبل الطلاق وبعده، الضغوط المالية، مستوى الصحة النفسية^(٥٠)، هذه العوامل التي تؤثر في توافق المطلقين يمكن أن تفسر مستوى التوافق لدى المطلقين الكويتيين عينة البحث. لقد تبين أن استجابات المفحوصين عبرت عن توافق منخفض نسبياً، ومن ثم فإن هذا الانخفاض يفسر بقلّة معززات التوافق ومدعماته. وفي ضوء الخبرة الميدانية وما توصلت إليه تلك الدراسة من نتائج، هناك بعض التوصيات أو المقترحات التي يمكن الاستفادة بها في التعامل مع مشكلة تزايد معدلات الطلاق وما قد يترتب على تلك المشكلة من سوء توافق، فهناك ضرورة لتوسيع نطاق الدراسات الاجتماعية المعنية بالتوافق مع تجربة الطلاق، يجب أن تنحو تلك الدراسات إلى أن تتناول بعمق جميع العوامل المذكورة باعتبارها متغيرات تؤثر في توافق المطلقين. وفي سياق التعامل المتخصص تقترح الدراسة الحالية أن يتم التعامل أولاً مع أسباب المشكلة؛ فمن المعروف أن الطلاق لا يفسر بعامل واحد،

Paul Lon Bokker. (2005), "Issues of Self-Esteem, Depression, and Divorce Adjustment Relative to the Parental Status of Recently Divorced Fathers". Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 65 (12-B), PP. 6642.

Christy M. Buchanan. (2005), "Girls' Adjustment to Divorce and Remarriage." (٥٠)
" In: Handbook of Behavioral and Emotional Problems in Grils. Bell, Debora J.; New York, NY, US: Kluwer Academic / Plenum Publishers, pp. 415 - 438.

وإنما بجملة أسباب متداخلة كثيراً ما يصعب الفصل بينها، ومع التسليم باختلاف الأسباب مع وحدة النتيجة (الطلاق)، فإنه في المجتمع الكويتي تبدو الأسباب الاجتماعية والثقافية للطلاق واضحة من واقع دراسة علمية^(٥١)، حيث تشمل تلك الأسباب: عدم التدقيق الجيد في اختيار شريك الحياة، تدخل أهل الزوج أو أهل الزوجة، الزواج المبكر، التفاوت بين الزوجين في السن، وجود فرص للانحرافات السلوكية (المخدرات، الخمر، الانحرافات الجنسية ...)، وجود أبناء من زواج سابق، الارتباط سابقاً بخطبة أو زواج والتعامل غير المنطقي مع هذا الموضوع، اختلاط الأدوار الاجتماعية بين الزوج والزوجة، الاعتماد الكبير على الخدم في تسيير أمور الأسرة، التقليد الزائد لسلوكيات اجتماعية لا تتفق مع واقع الأسرة، وجود أطراف تحرّض أحد الزوجين أو كليهما ضد الآخر، غياب الأشخاص الحكماء القادرين على مساعدة الزوجين للتغلب على المشكلات، التغيب المستمر أو الطويل عن المنزل نتيجة لقاءات الأصدقاء أو الأقارب وقضاء الوقت معهم (كالديوانية وجماعات الأصدقاء)، الزواج الإجمالي للفتى أو الفتاة، عدم إنجاب أبناء ذكور (مع الرغبة الشديدة في إنجابهم)، السكن مع الأسرة الأصلية لأحد الزوجين، كما كشفت الدراسة المذكورة^(٥٢) عن أن هناك أسباباً ثقافية تفسر تزايد حالات الطلاق في المجتمع الكويتي، منها ضعف التكافؤ أو عدمه بين الزوجين في جوانب أساسية، تهاون النظرة الاجتماعية إلى الطلاق، الاعتقاد الخاطئ في السحر والشعوذة، فهم الدين على نحو خاطئ، ومن ثم ضعف الوازع الديني، تقليد سلوكيات أجنبية ورفض بعض القيم الثقافية المحلية أو التمرد عليها، نظرة الرجل الدونية إلى المرأة، المبالغة في التوقعات من الزواج، التناقض - الذي يصل إلى عدم التقبل - بين أفكار الزوجين وقيمهما، وجود التباين مثل الاختلاف المذهبي، أو الديني، أو اختلاف جنسية أحد الزوجين. إن اهتمام مؤسسات المجتمع بوضع وتنفيذ الخطط الهادفة إلى مواجهة تلك الأسباب سوف يقلل معدلات الطلاق أو يجعلها في حدودها الطبيعية أو المقبولة بما يتفق

(٥١) مكتب الإنماء الاجتماعي، (٢٠٠٥م)، الكويت.

(٥٢) المرجع السابق.

مع ثقافة المجتمع الكويتي بوصفه مجتمعاً محافظاً وتتضمن ثقافته الكثير من الأفكار والمعتقدات التي تعلي من شأن الأسرة وترابطها.

الخاتمة والتوصيات:

إن انخفاض مجمل التوافق لدى المطلقين الكويتيين هو المؤشر الأساسي الذي كشفت عنه الدراسة الحالية، وهذا يتطلب من الجهات المعنية في المجتمع الكويتي أن تنهض بمسؤولياتها، وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العدل، وجامعة الكويت، ومكتب الإنماء الاجتماعي وجمعيات النفع العام، ومن جهة ثانية فإن هناك حاجة إلى تنظيم برامج إرشاد مستمرة تستهدف المطلقين رجالاً ونساءً. لقد كشفت بعض الدراسات العلمية عن أهمية برامج إرشاد المطلقين^(٥٣)، وتبدو فاعلية برامج الإرشاد عندما تنحو إلى تمكين المسترشدين (المطلقين) من أعمال مواردهم الشخصية وتدعيم معنوياتهم^(٥٤). وكذلك عندما تنحو إلى المعرفة بأساليب التوافق ومهارات تطبيقه على المستوى الذاتي والاجتماعي، وهناك عوامل شخصية تقوم عليها الاستفادة من تلك البرامج مثل مستوى التعليم، الدخل، كفاءة العلاقات الاجتماعية. إن برامج إرشاد المطلقين الكويتيين يجب أن تعمل على إكسابهم المعارف الضرورية والمهارات الحياتية التي لا تساعدهم على التوافق مع تجربة الطلاق فقط وإنما أيضاً مع الحياة عموماً، وتفتح لهم أبواب

(٥٣) Lisbet Oygard. (2004), " Divorce Support Group: What Is the Role of the Participants' Personal Capital Regarding Adjustment to Divorce" *Journal of Divorce & Remarriage*, Vol 40 (3-4), pp. 103 - 119.

-Diane K. Zimmerman, etal (C) " Assessing Custodial Mother Adjustment to Divorce: The Role of Divorce Education and Family Functioning ". *Journal of Divorce & Remarriage*, Vol 41 (1-2), pp. 1-24.

(٥٤) Samuel V. Mccage. (2003), " The Effectiveness of Divorcecare on Divorce Adjustment and Spiritual Well-being". *Dissertation Abstracts International*: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 64 (2-B), pp. 969.

الأمل، وتبصرهم بأساليب التعاطي مع المشكلات، بحيث لا تتحول إلى ضغوط ومعاناة وسوء توافق .

بالإضافة إلى ذلك فإن على المجتمع الكويتي مواجهة ارتفاع معدلات الطلاق بشكل عام، التي تتزايد سنوياً مقارنة بالمجتمعات الأخرى المجاورة في السنوات التي مضت، فسهولة قوانين الطلاق، والاتجاه نحو الفردية والتحديث كلها عوامل ساعدت على زيادة معدلات الطلاق في المجتمع.

فنحن بحاجة إلى إنشاء مراكز خدمات اجتماعية وإرشاد نفسي لمواجهة المشكلات الزوجية، بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية في مجالات قوانين الأحوال الشخصية للمتزوجين الجدد، كذلك تنظيم الحملات والبرامج الإعلامية المنظمة لمواجهة المشكلات الزوجية.

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر والمراجع العربية :

- هدى عيسى الجبوري، (٢٠٠٥م)، أثر النمذجة ولعب الدور في التوافق النفسي الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات.
- حمدي ياسين، أحمد مبارك الكندري، (١٩٩٦م)، سيكولوجية الأسرة العربية، الكويت.
- عزيز حنا داود، ناظم هاشم العبيدي، (١٩٩٥م)، علم نفس الشخصية، بغداد، مكتبة التعليم العالي.
- أحمد عزت راجح (د. ت.) أصول علم النفس، بيروت، دار البيان.
- بشير صالح الرشيد وإبراهيم محمد الخليفي، (١٩٩٧م)، سيكولوجية الأسرة والوالدية، الكويت، ذات السلاسل.
- حامد عبدالسلام زهران، (١٩٩٠م)، التوجيه والإرشاد التربوي، القاهرة، عالم الكتب.
- عبدالوهاب الظفيري، وآخرون، (٢٠٠١م)، دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الطبعة الأولى.
- فيصل عباس، (١٩٨٢م)، الشخصية في ضوء التحليل النفسي، بيروت، دار المسيرة.
- سيد محمد غنيم، (١٩٨٧م)، سيكولوجية الشخصية، محدداتها، قياسها، نظرياتها، القاهرة، دار النهضة العربية.
- فهد الثاقب، (١٩٩٩م)، المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي، الطبعة الأولى، جامعة الكويت.

- يوسف مصطفى القاضي، وآخرون، (١٩٨١م)، الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، الرياض، دار المريخ.
- سيد عبد الحميد مرسي، (١٩٨٥م)، الشخصية السليمة، القاهرة، مكتبة هبة .
- وزارة التخطيط، (١٩٩٣م)، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ٣٠، دولة الكويت.
- وزارة التخطيط، (٢٠٠٥م)، المجموعة الإحصائية السنوية. العدد ٤٢، دولة الكويت .
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، (٢٠٠٢م)، قضايا الزواج في المجتمع الكويتي، دولة الكويت.
- وزارة العدل، (٢٠٠٦م)، حالات الطلاق الموثقة لعام ٢٠٠٥م، تقرير غير منشور، دولة الكويت.

ثانياً - المصادر والمراجع الأجنبية :

- Abdel-Khalek, Ahmed & Lester, David. (2006), "*Optimism and Pessimism in Kuwaiti and American College Students*" International Journal of Social Psychiatry, Vol 52 (2). Pp. 110 - 126.
- Andrew, A. Sappington. (1989), "*Adjustment : Theory, Research and Personal Applications* " Pacific Grove : Brooks/ cole Publishing. Pp. 37-38.
- Baum, Nehami et al. (2005), "*Changes in the Self-Concepts of Divorced Women* ". *Journal of Divorce & Remarriage, Vol 43 (1-2), PP. 47-67.*
- Batchelder, Michelle L. (1995), "*Adolescents Adaptation to Structural Changes in Family Relationships with Parental Divorce : A Combinatorial Model. In : Development of Person - Context Relations.* " England : Lawrence Erlbaum Associates, Inc, pp. 165-203.

- Bevvino, Deborah L.& Sharkin, Bruce S. (2003), "*Divorce Adjustment as a Function of Finding Meaning and Gender Differences*". Journal of Divorce & Remarriage, Vol39 (3-4), PP. 81-97.
- Bokker, Lon Paul. (2005), "*Issues of Self-Esteem, Depression, and Divorce Adjustment Relative to the Parental Status of Recently Divorced Fathers*". *Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 65 (12-B), PP.6642.*
- Bokker, Lon Paul & Balley, William. (2006), "*The Relationship Between Custodial Status and Emotional Well being Among Recently Divorced Fathers*". *Journal of Divorce & Remarriage, Vol 44, Issue 3-4, pp 83-89.*
- Buchanan, Christy M. (2005), "*Girls' Adjustment to Divorce and Remarriage*". *In: Handbook of Behavioral and Emotional Problems in Grils. Bell, Debora J.; New York, NY, US: Kluwer Academic / Plenum Publishers, pp. 415-438.*
- Cary, Heidi H. (2001), "*Attachment Status and Post-divorce Adjustment in Women*". *Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 61 (8-b), pp.44-45.*
- Cohen, Orna & Savaya, Rivka. (2003:1), "*Sense of Coherence and Adjustment to Divorce Among Muslim Arab Citizens of Israel European*". *Journal of Personality, Vol 17 (4), pp. 309-326.*
- Cohen, Orna & Savaya, Rivka. (2003:2), "*Adjustment to Divorce: A Preliminary Study Among Muslim Arab Citizens of Israel*". *Family Process, Vol 42 (2), pp. 269-290.*
- Fokkema, Tineke & Dykstra, Pearl A. (2002), "*Differences in Depression Between Married and Divorced Women in the Netherlands: In search of an explanation*". *Netherlands' Journal of Social Sciences, Vol 38 (1), pp.24-47.*
- Good, C. (1973), *Dictionary of Education*, 3rd, New York, Mc Graw Hill, Book Company.
- Graff, Robert W.etal. (1986), "*Group Treatment With Divorced Women Using Cognitive - Behavioural and Supportive - Insight Methods*". *Journal of Counselling Psychology. Vol. 33 (3), pp. 27 - 28.*

- Henrie, Patricia. (2007), “ *The Effect of Gratitude on Divorce Adjustment and Wellbeing of Middle Aged Divorced Women*”. Dissertation Abstracts International, Vol 67 (10B), pp.60-96.
- King, Laura A. & Raspin, Courtney. (2004), “ *Lost and Found Possible Selves, Subjective Well-Being, and Ego Development in Divorced Women*”. Journal of Personality, Vol 72 (3), pp. 603-632.
- Krumrie, Elizabeth etal. (2007), “ *Post - Divorce and Social Relationship: A Meta Analytic Review*”. Journal of Divorce & Remarriage, Vol. 46 Issue 3-4, pp 145-166.
- Mccage, Samuel V. (2003), “ *The Effectiveness of Divorcecare on Divorce Adjustment and Spiritual Well-being*”. Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 64 (2-B), pp.969.
- Oygard, Lisbet. (2004), “ *Divorce Support Group: What Is the Role of the Participants’ Personal Capital Regarding Adjustment to Divorce*”? Journal of Divorce & Remarriage, Vol 40 (3-4), pp. 103-119.
- Phelps, Cynthia Ann. (2002), “ *Divorce Adjustment and the Coparenting Relationship: An Exploration of the Relationships Between Time, Adjustment, Communication, and Interaction*”. Dissertation Abstracts International Section A: Humanities and Social Sciences, Vol 63 (1-A),. PP. 365.
- Rahav, Giora & Baum, Nehami. (2002), “ *Divorced Women: Factors Contributing to Self-identity Change*”. Journal of Divorce & Remarriage, Vol 37 (3-4), pp. 41-59.
- Rogers, Priscilla. (2004), “ *The Adjustment to Divorce of Second Generation Mexican - American Women*”. Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 65 (5-B), pp. 26 - 48.
- Rohde-Brown, Juliet D. (2005), “ *The Role of Forgiveness and Spiritual Practice in Divorce Adjustment*”. Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol 66 (1-B), pp.572.
- Sirvanli-Ozen, Dilek. (2005), “ *Impacts of Divorce on the Behavior and Adjustment Problems, Parenting Styles, and Attachment Styles*

- of Children : Literature Review Including Turkish Studies". Journal of Divorce & Remarriage, Vol 42 (3-4), pp. 127-151.*
- Yilmaz, A. Esin & Fisilogiu, Hurol. (2005), “ *Turkish Parents’ Post-Divorce Adjustment : Perceived PowerLControl Over Child-Related Concerns, Perceived Social Support, and Demographic Characteristics*”. *Journal of Divorce & Remarriage*, Vol 42 (3-4), pp. 83-107.
 - Zimmerman, Diane K. etal. (2004), “ *Assessing Custodial Mother Adjustment to Divorce : The Role of Divorce Education and Family Functioning* ”. *Journal of Divorce & Remarriage*, Vol 41 (1-2), pp.1-

عزيزي / عزيزتي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الاستبانة المرفقة تتضمن مجموعة من البنود التي تتعلق ببعض جوانب الحياة الاجتماعية بالكويت، وأمام كل بند عدة استجابات، يرجى التكرم بقراءة هذه البنود جيداً، ووضع علامة (✓) على الاستجابة التي تنطبق عليكم أو تعبر عن وجهة نظركم الشخصية، مع تحري الدقة الشديدة في اختيار استجاباتكم على البنود. الدراسة ستطبق على عدد كبير من المواطنين، وليس المطلوب معرفة الأسماء، وستعامل البيانات بأسلوب علمي ضمن خطة هادفة إلى التطوير. وتفضلوا مع خالص الشكر.

أولاً - بيانات عامة:

- الجنس: (١) ذكر (٢) أنثى
- السن: ()
- التعليم: (١) أقل من الجامعي (٢) جامعي أو أعلى
- الدخل الشهري (.....)
- محافظة الإقامة: (١) العاصمة
- (٢) حولي
- (٣) الفروانية
- (٤) الأحمدية
- (٥) الجهراء
- (٦) مبارك الكبير

ثانياً - ضع علامة (√) على الاستجابة التي تنطبق عليكم بشأن كل عبارة من العبارات الآتية:

مدى انطباقها عليكم				العبارات
لا تنطبق	يصعب التحديد	تنطبق إلى حد ما	تنطبق إلى حد كبير	
				١ - سيطر علي القلق كثيراً.
				٢ - أشعر بالخوف من أمور كثيرة.
				٣ - سيطر علي التوتر في الكثير من المواقف.
				٤ - أعاني صراعاً داخلياً.
				٥ - لدي إحساس بأنه ينقصني أشياء كثيرة.
				٦ - أشعر بالذنب في الكثير من المواقف.
				٧ - ينتابني الحزن كثيراً.
				٨ - أنفعل بسرعة.
				٩ - أشعر بالندم على أشياء كثيرة.
				١٠ - أشعر بعدم الرضا الداخلي.
				١١ - أشعر أن بعض أفراد أسرتي لا يحبونني.
				١٢ - ليس بوسعي القيام بالكثير من الأعمال التي تسعد أفراد أسرتي.
				١٣ - أميل إلى فرض آرائي على أفراد أسرتي.
				١٤ - معظم أفراد أسرتي يتقون في ثقة كبيرة.
				١٥ - ليس لدي مشكلات في علاقاتي بمعظم أفراد أسرتي.
				١٦ - بعض أفراد الأسرة يلجؤون إلي لأخذ رأيي في بعض مشكلاتهم.
				١٧ - أشعر بمسؤولية كبيرة تجاه أفراد أسرتي.
				١٨ - أجد التعاون الكافي من أفراد أسرتي عند الضرورة.
				١٩ - يهتم أفراد أسرتي بكل ما يخصني.

مدى انطباقها عليكم				العبارات
لا تنطبق	يصعب التحديد	تنطبق إلى حد ما	تنطبق إلى حد كبير تماماً	
				٢٠- أساهم فعلياً في حل الكثير من مشكلات أفراد أسرتي.
				٢١- لا أجد التعاون الكافي من الأصدقاء في الظروف الصعبة.
				٢٢- لا أفضل الاشتراك مع آخرين في أداء عمل معين.
				٢٣- لا أفضل الاشتراك في أنشطة ترفيهية مع المعارف والأصدقاء.
				٢٤- تسيطر علي مشاعر الغيرة والتحدي تجاه أي شخص يناقسنني.
				٢٥- يمكنني بسهولة كسب ثقة الآخرين.
				٢٦- أفضل أن يكون أصدقائي قليلين.
				٢٧- صداقاتي لا تستمر طويلاً.
				٢٨- أفضل قلة تبادل الزيارات مع الآخرين.
				٢٩- أفضل قلة تبادل الاتصالات مع الآخرين.
				٣٠- أجد صعوبة في التعبير عن آرائي في أثناء الاجتماعات أو اللقاءات.
				٣١- بعض الناس يسيئون فهمي.
				٣٢- أميل إلى انتقاد آراء الأشخاص الذين لا أستريح لهم.
				٣٣- أشعر أن الآخرين يميلون إلى معارضة آرائي حتى لو كانت صحيحة.

شكراً لكم... انتهت الاستبانة.